الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٤٣**

الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

مشروع المقرر (A/68/L.9)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/68/L.9، المعنون ”المناقشة العامة في الدورة العادية التاسعة والستين للجمعية العامة“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع المقرر A/68/L.9 (المقرر ٥١٢/٦٨).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال.

البند ٨٨ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/68/324)

مشروع القرار (A/68/L.10)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١٢.

السيد أمانو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): إن الوصول إلى العلم الحديث والتكنولوجيا أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

تولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أولوية عالية لمساعدة البلدان النامية في استخدام التكنولوجيا النووية في مجالات تشمل الصحة والأغذية والزراعة وإدارة المياه. وتقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق إتاحة التكنولوجيا النووية من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

خلال برنامجنا للتعاون التقني، مساهمة فريدة ودائمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الصعيد العالمي، تشكل الصحة والتغذية أكبر نسبة من إنفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التعاون التقني. نحن نعمل مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بغية رفع مستوى فعالية تنفيذ البرامج. وتولي الوكالة اهتماما خاصا لتدريب المهنيين من ذوي المهارات في مجال استخدام التكنولوجيا النووية. ونستخدم أيضا بصورة متزايدة أدوات التعليم الإلكتروني الفعالة من حيث التكلفة.

تصل مستويات الإصابة بالسرطان في البلدان النامية إلى مستويات وبائية، لكن العديد من البلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي له. وفي الواقع، فإن عشرات عديدة من البلدان الأفريقية لا تملك مرافق للعلاج بالأشعة على الإطلاق. إن أمراض السرطان التي يمكن علاجها على نحو متزايد في البلدان المتقدمة النمو هي في أغلب الأحيان قاتلة في البلدان النامية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بدورها من خلال المساعدة على جعل العلاج بالأشعة والفيزياء الطبية والطب النووي وخدمات التصوير بالأشعة متاحة للبلدان النامية. وأقرت الدول الأعضاء ببرنامج عملنا لعلاج السرطان باعتباره برنامجا رائدا من برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لكن جهودنا ليست سوى قطرة في محيط المعاناة الإنسانية الشاسع. يحتاج العالم إلى تعبئة موارده لمكافحة السرطان بطريقة منهجية. ولا بد من معالجة الأزمة من خلال بذل جهود دولية متعددة الجوانب لزيادة الوعي وإنشاء مراكز التشخيص والعلاج وتدريب المهنيين العاملين في المجال الطبي.

تصيب ذبابة التسي تسي مناطق شاسعة من أفريقيا. إنها تنقل مرض طفيلي يدمر قطعان الماشية ويسبب انتشار مرض النوم بين البشر. وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي للمساعدة على إنشاء مناطق خالية من ذبابة التسي تسي، باستخدام تقنية الحشرة العقيمة وأساليب أخرى. وتقنية الحشرة العقيمة هي أساسا وسيلة من وسائل منع الحمل لذبابة التسي تسي. يجري تعقيم ذكور ذبابة التسي تسي التي يجري استيلادها على نطاق واسع باستخدام الإشعاع في مرافق خاصة. ثم يطلق سراح الذكور العقيمة في المناطق المتضررة، حيث تعاشر الإناث البرية. لا يكون للإناث نسل. من شأن هذه التقنية في نهاية المطاف استئصال مجموعات كاملة من ذبابة التسي تسي، كما حدث في عام ١٩٩٩ في زنجبار. أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مكافحة ذبابة التسي تسي في إثيوبيا والسنغال باستخدام تقنية الحشرة العقيمة والطرق التقليدية.

وتعمل الوكالة، مع ١٣ بلدا في منطقة الساحل في أفريقيا، للتخفيف من النقص الشديد في المياه الذي تسبب في أزمة إنسانية. تمتد مكامن المياه الجوفية التي تختزن المياه العذبة عبر الحدود الوطنية في المنطقة.

وتمدّ الوكالة الدولية يد المساعدة إلى البلدان بغية أن تعمل على قياس إمدادات المياه العذبة المشتركة ورصدها، باستخدام تقنيات النظائر النووية. وذلك يوفر البيانات التي تمكّن صناع السياسات من وضع خطة استراتيجية لإدارة هذه الموارد الحيوية.

وتلبية للشواغل التي تتشاطرها الدول الأعضاء بشأن تغير المناخ، بدأ مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات، وهو مركز جديد، عمله هذا العام في المختبرات البيئية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في موناكو. وهذا الأمر يعزز الجهود التي نبذلها لتوطيد نهج شامل تجاه دراسة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والبرية ورصدها وحمايتها. وكان عنوان المنتدى العلمي السنوي الذي عقدته الوكالة

الدولية في أيلول/سبتمبر ”الكوكب الأزرق: التطبيقات النووية للبيئة البحرية المستدامة“.

لقد أبلغتُ الجمعية العامة قبل عام بخططي لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الثمانية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرب فيينا. فهي تقوم بعمل أساسي للمساعدة على نقل العلوم والتكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية في مجالات من قبيل الصحة البشرية والحيوانية، والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والزراعة، والرصد البيئي. وتلقّى اقتراحي دعما قويا من الدول الأعضاء، ونأمل أن نستكمل عملية التحديث في عام ٢٠١٧. وسيكون ذلك أولوية للوكالة الدولية على مدى السنوات الأربع المقبلة.

ويظل الأمان والأمن النوويان أيضا مسألة ذات أولوية عالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالوكالة الدولية تواصل مساعدة اليابان على معالجة الآثار الناجمة عن حادث محطة فوكوشيما دايتشي. وكان تسرّب المياه الملوثة مؤخرا تذكرة واضحة باستمرار الأثر الناجم عن هذا الحادث. وقد أوصت الوكالة الدولية بأن تضع اليابان خطة وآليات فعالة لإدارة المياه الملوثة لفترة طويلة الأجل. وكان إعلان الحكومة اليابانية عن انتهاج سياسة أساسية لمعالجة هذه المسألة خطوة هامة إلى الأمام. وثمة فريق تابع للوكالة الدولية سيتوجه إلى اليابان في وقت لاحق من هذا العام لمتابعة هذا الأمر.

لقد أحرز تقدم مطرد في تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي، وهي الخطة التي كان مؤتمرنا العام قد وافق عليها في سنة ٢٠١١. وواصلت الوكالة الدولية إجراء سلسلة اجتماعات للخبراء الدوليين بعد حادث فوكوشيما، مع عقد دورات حول مسائل تتضمن سحب الترخيص وتنفيذ الإصلاح بعد وقوع حادث نووي، والعوامل البشرية والتنظيمية في مجال الأمان النووي. ونوّهت الدول الأعضاء بالدور المركزي للوكالة الدولية في تعزيز التعاون الدولي بشأن الأمان النووي. وثمة تقرير شامل للوكالة الدولية عن حادث محطة فوكوشيما دايتشي سينجز في عام ٢٠١٤.

وفي حزيران/يونيه، انعقد في سانت بطرسبرغ بروسيا مؤتمر وزاري حول الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين. وكانت إحدى رسائله الرئيسية أن الطاقة النووية بالنسبة إلى العديد من البلدان ستؤدي دورا هاما في تحقيق أمن الطاقة وأهداف التنمية المستدامة. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور فريد في مساعدة الحكومات، والمشغّلين، والمنظّمين على فهم التزاماتهم الدولية ومسؤولياتهم الوطنية المتعلقة بالطاقة النووية، فضلا عن اعتماد المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

ويتواصل تطوير أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، استجابة لرغبات الدول الأعضاء. وتوفر الوكالة الدولية مجموعة واسعة من الخدمات للمساعدة في كفالة الحماية الصحيحة للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، فضلا عن المرافق النووية. وفي تموز/يوليه، استضفنا مؤتمرا دوليا حول الأمن النووي لاستعراض الإنجازات الماضية والنُهُج الحالية، وتحديد الأولويات للمستقبل. وكان ذلك المؤتمر هو الأول على المستوى الوزاري، ومفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية، وواحدا من أكبر المؤتمرات التي عقدتها الوكالة الدولية على الاطلاق. واعتمد الوزراء إعلانا يتضمن التزاما ثابتا بتعزيز الأمن النووي. كما أكدوا على الدور المركزي للوكالة الدولية في تعزيز الإطار العالمي للأمن النووي. وفي السنوات المقبلة، سوف نبني على نجاح هذا المؤتمر بهدف كفالة أن يكون لجميع الدول الأعضاء فهم مشترك لخطر الإرهاب النووي، والتدابير اللازمة للتصدي له.

وأواصل تشجيع البلدان على تناول عمل هام من الأعمال غير المنجزة في مجال الأمن النووي، ألا وهو التصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. فمن شأن هذا التعديل أن يوسّع نطاق الاتفاقية بحيث يتضمن حماية المواد

النووية لدى الاستخدام المحلي، والتخزين والنقل، وحماية المرافق النووية من التخريب. وبعد ثماني سنوات على اعتماد هذا التعديل، لم يدخل بعد حيز النفاذ. وأدعو جميع الدول إلى الالتزام بالتعديل، وآمل أن يدخل حيز النفاذ في المستقبل القريب.

وبالانتقال الآن إلى التحقق النووي، يمكنني أن أبلّغ الجمعية العامة بأن اتفاقات الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية باتت الآن نافذة لدى ١٨١ دولة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على ١٢ دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية إبرام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية. وبالنسبة إلى تلك الدول، لا يسعنا أن نستخلص أي استنتاجات تتعلق بالضمانات. وأحث جميع هذه الدول على إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة في أقرب وقت ممكن.

ويسعدني أن أفيد بأن عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات النافذة يتواصل ارتفاعا. فهو يبلغ الآن ١٢١ دولة. هذا أمر مشجع جدا لأن البروتوكول الإضافي أداة أساسية تمكّن الوكالة من توفير ضمانة موثوق بها إزاء أنه لا توجد أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في بلد ما.

وما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل منذ عدة سنوات على تحسين الفعالية التشغيلية لمختبراتنا في مجال الضمانات. وقد اكتمل بناء مختبر المواد النووية الجديد قبل بضعة أشهر، في الموعد المحدد، وفي حدود الميزانية. وينبغي أن يصبح المختبر جاهزا للعمل في غضون ١٨ شهرا، وأن يعطي الوكالة الدولية قدرة جديدة على تحليل العينات النووية.

وما فتئت أبلّغ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات عن تنفيذ الضمانات في بلدان ثلاثة بوجه خاص هي: جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية. وتواصل الوكالة الدولية التحقق من عدم تحويل مسار استخدام المواد النووية التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. ومع ذلك، نحن غير قادرين على تقديم ضمانة ذات مصداقية حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. فالوكالة الدولية لا يمكنها، بالتالي، الاستنتاج أن جميع المواد النووية في إيران تستعمل في أنشطة سلمية.

لقد انعقد في فيينا خلال الأسبوع الماضي اجتماع مثمر لمعالجة المسائل الماضية والحالية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

وقدمت إيران اقتراحا جديدا بشأن التدابير العملية بوصفه إسهاما بناء لتعزيز التعاون والحوار بهدف حل جميع المسائل العالقة في المستقبل. وفي أعقاب المناقشات الموضوعية، تقرر عقد اجتماع مقبل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في طهران من أجل المضي قدما بذلك التعاون.

ولا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعد البيانات التي أدلت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتجربة نووية ثالثة ونيتها إعادة تشغيل منشآتها النووية في يونغبيون، إلى جانب بياناتها السابقة حيال أنشطة تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل الماء الخفيف، أمرا مؤسفا للغاية. وتعتبر تلك الأعمال انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولم تتمكن الوكالة من تنفيذ أي تدابير تحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعاهدة حظر الانتشار النووي، والتعاون على وجه السرعة وبشكل كامل مع الوكالة.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، ستذكر اللجنة أنه في أيار/مايو ٢٠١١، أفدت بوجود احتمال كبير للغاية أن يكون أحد المباني المدمرة في موقع دير الزور مفاعلا نوويا كان ينبغي إخطار الوكالة بوجوده. و لم تتلق الوكالة أي معلومات جديدة من شأنها أن تؤثر على ذلك التقييم. وأحث سوريا مرة أخرى على التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتعلق بالمسائل العالقة المتصلة بموقع دير الزور ومواقع أخرى.

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، يكون قد انقضى ٦٠ عاما منذ أن أدلى الرئيس آيزنهاور بكلمته التاريخية ”تسخير الذرة من أجل السلام“ أمام الجمعية العامة (انظر A/PV.470). ودعا إلى إنشاء وكالة دولية للطاقة الذرية لاستخدام المواد النووية لخدمة المساعي السلمية للبشرية. وبعد مضي أربع سنوات، في عام ١٩٥٧، بدأت الوكالة الاضطلاع بأعمالها في فيينا. ومنذ ذلك الحين، عملت الوكالة جاهدة لتحقيق منافع استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم، ومنع انتشار الأسلحة النووية. لقد تغير العالم بشكل كبير في ذلك الوقت. لكن مهمة تسخير الذرة من أجل السلام لم تفقد شيئا من أهميتها. ونجحت الوكالة في التكيف مع تغير الأزمنة وتطور احتياجات الدول الأعضاء.

وحينما توليت منصبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تعهدت بتحقيق الأهداف المتعددة للوكالة بطريقة متوازنة. وتمثل هدفي في كفالة أن تكون الوكالة منظمة فنية فعالة ذات إدارة جيدة تتمتع بمعايير أخلاقية عالية تحقق نتائج ملموسة وتحدث أثرا حقيقيا لدولنا الأعضاء. وسيظل ذلك هدفي خلال ولايتي الثانية في منصب المدير العام. وأتطلع إلى مواصلة العمل بشكل مثمر مع دولنا الأعضاء والمنظمات الشريكة لنا داخل أسرة الأمم المتحدة، لمصلحة شعوب العالم كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324).

أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام لعرض مشروع القرار A/68/L.10.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسنة التقويمية ٢٠١٢ (انظر A/68/324)، الذي يحدد الإنجازات التي حققتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحديات التي ستواجهها في السنوات المقبلة. كما يوضح التقرير الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في تطوير التكنولوجيا النووية ونقلها للأغراض السلمية وإسهاماتها في تعزيز الإطار العالمي للسلامة النووية وضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية.

في عام ٢٠١٢، جرى تعزيز أنشطة الوكالة في مجالين، في التكنولوجيا النووية والتطبيق النووي. وتواصل الوكالة الاضطلاع بدور هام في توفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء الراغبة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وحتى الآن، استفادت أكثر من ١٢٥ دولة عضوا فعليا من برامج الوكالة لتحليل نظم الطاقة الوطنية لديها وتخطيطها. ومن خلال تلك البرامج، يمكن للدول الأعضاء تلبية أولوياتها الإنمائية الوطنية في المجالات حيث تقدم التكنولوجيات النووية مزايا أكثر من المناهج الأخرى. ومن المقبول على نطاق واسع أن تطوير وتنفيذ تكنولوجيات نووية آمنة أدوتان فعالتان للمجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

(تكلم بالإنكليزية)

إن السلامة والأمن النوويين ركيزة هامة أخرى من ركائز ولاية الوكالة. وكثفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجهود المتصلة بمزيد من الخطط والمبادئ التوجيهية في ذلك المجال، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل بشأن الأمان النووي وتطوير

أساسيات الأمن النووي التي توفر للدول الأعضاء المخططات الأساسية الفنية للأطر الوطنية الخاصة بها للسلامة والأمن النوويين. كما تابعت الوكالة تجسيد تلك المبادئ التوجيهية، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية المفيدة في السياقات الإقليمية والوطنية. وبوصفنا منظمة دولية فريدة تتمتع بالخبرة المتخصصة في جميع جوانب التكنولوجيات النووية، نحن على ثقة من أن الوكالة ستواصل الاضطلاع بدور رائد في تشكيل مستقبل نووي أكثر أمانا بالنسبة للعالم.

وفي الوفاء بمسؤولية فييت نام بوصفها رئيسا لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسرني اليوم أن أعرض، في إطار البند ٨٨ من جدول أعمال للجمعية العامة، مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ (A/68/L.10)، بالنيابة عن الدول الـ ٧٢ التي قدمت مشروع القرار الواردة أسماؤها في الوثيقة المعروضة علينا، بما في ذلك بلدي، فييت نام. وبعض التحديثات التي أدخلت على نص العام الماضي ذات طابع فني، تتعلق بالمواعيد وقائمة القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر العام في دورته السابعة والخمسين العادية من ١٦-٢٠ كانون الأول/سبتمبر ٢٠١٣. ويرحب مشروع القرار بإعادة تعيين السيد يوكيا أمانو مديرا عاما للوكالة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وأود أن أقدم له تهنئة حارة بهذا الشأن.

وعلى غرار العام الماضي، يحيط النص علما مع التقدير بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324) كما يحيط علما بالقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة، ويؤكد من جديد دعم الجمعية العامة القوي لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في تشجيع ومساعدة التطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والسلامة النووية والتحقق والأمن. كما يحتوي على مناشدة للدول الأعضاء بمواصلة دعم أنشطة الوكالة.

وقد جرى التوصل إلى اللغة المذكورة أعلاه لمشروع القرار بتوافق الآراء بعد المشاورات التي جرت في فيينا ونيويورك يومي ٩ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي

وفي هذا السياق، أود الإعراب عن تقديرنا الصادق للدول الأعضاء على مشاركتهم البنَّاءة أثناء المشاورات غير الرسمية.

وإنني أقدِّم هذا النص إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه. وآمل مخلصا أن يتمّ اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كما كانت الحال في السنة الماضية. ولا يزال المجال متاحا للمزيد من المقدِّمين أيضا.

السيد سينها (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرض تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠١٢ (انظر A/68/324).

إنّ الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، والشواغل حيال تغيّر المناخ، والأسعار المتقلبة للوقود الأحفوري وأمن إمدادات الطاقة تبقى عوامل أساسية لأي بلد في اتخاذ قرار بشأن أيّ مزيج طاقة. وتبقى الطاقة النووية خيارا هاما، ليس للبلدان الحائزة لبرامج نووية حالية فحسب، بل للبلدان النامية ذات المتطلبات المتزايدة من الطاقة أيضا.

ومنذ السنة الماضية، عُقِد اجتماعان هامّان متعلقان بالطاقة النووية: مؤتمر فوكوشيما الوزاري، في اليابان من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والمؤتمر الوزاري الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الطاقة النووية في القرن الحادي والعشري، في الاتحاد الروسي من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد أكّد كلا هذين الاجتماعين الدور الذي ما برحت الطاقة النووية تؤديه في مزيج الطاقة لعدة بلدان، وفي جهود كل منها لتحقيق أمن الطاقة وأهداف التنمية المستدامة لسكانه في القرن الحادي والعشرين. ونذكر أنّ توقُّعات الوكالة

تُظهر تزايدا كبيرا في استخدام الطاقة النووية في أرجاء العالم، يبلغ ما بين ١٧ و ٩٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

إن حادث فوكوشيما استدعى استجابة عالمية تسعى إلى تدعيم السلامة النووية، مع إعادة تقييم الدول الأعضاء لسلامة محطات الطاقة النووية القائمة. ومع أنه سيجري المزيد من التنقيح لنتائج إعادات التقييم تلك في ضوء المعلومات الجديدة التي قد تظهر في المستقبل، فإننا نلاحظ بارتياح أن المجتمع النووي العالمي قد أحرز تقدما جديرا بالتنويه في تدعيم السلامة النووية في عام ٢٠١٢. وهناك أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء الحائزة لمحطات طاقة نووية تشغيلية قد نفَّذت وأكملت بشكل أساسي إعادات تقييم شاملة للسلامة، واستحدث العديد منها تدابير سلامة إضافية، بما يشمل تخفيف حالات تعتيم المحطات وبناء جدران حماية أعلى. وممّا يبعث على الارتياح أنّ بيانات مؤشر أداء السلامة بشأن ٤٣٧ محطة طاقة نووية عاملة أظهرت أنّ مستوى السلامة التشغيلية ظل عاليا.

والهند ملتزمة بتنفيذ أعلى المعايير لسلامة محطات الطاقة النووية الهندية ومرافق دورة الوقود المرتبطة بها. وهي ستواصل مشاركة أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساعدتها في مساعيها لتعزيز السلامة النووية عبْر مجموعة من التدابير المصوغة في خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية. ونعتقد أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتبديد التصورات الخاطئة لدى الجمهور والدول الأعضاء حول سلامة محطات الطاقة النووية، آخذة في الحسبان مواطن التقدّم الحالية في مجالَي التصميم والتكنولوجيا ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بزيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للهند في آذار/مارس ٢٠١٣، حيث قدَّر تحديثات السلامة المنفَّذة في مُفاعلَي تارابور رقم ١ و ٢. ونود أيضا أن نشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على بذل جهود متضافرة لضمان التدفق الحر لأحدث المعلومات والتكنولوجيا والتجهيزات المتعلقة بالسلامة النووية بين الدول الأعضاء.

إنّ برنامج الطاقة النووية في الهند موجَّه نحو تضخيم الطاقة المحتملة لموارد اليورانيوم المتوافرة واستخدام احتياطيها الكبير من الثوريوم. ونعتقد أنه لا يمكن للموارد العالمية المتوافرة من اليورانيوم أن تحافظ على التوسّع المتوقَّع للطاقة النووية في العقود المقبلة إلاّ باعتماد نهج دورة وقود مغلقة، وبالتالي دورة وقود الثوريوم.

إنّ الثوريوم بخصائصه المادية والنووية المتميزة يعتبَر وقود المستقبل على نطاق واسع وبجدارة. والهند تواصل المضيّ قدُما بتنفيذ التطوير المكثف للتكنولوجيات القائمة على دورة وقود الثوريوم، لتطبيقها في البرنامج المتطوِّر لمفاعلات الماء الثقيل لديها. وتتيح الدورات والتكنولوجيات القائمة على وقود الثوريوم فرص السمات المعززة للسلامة السلبية، واستخدام قدر أكبر من الموارد الطبيعية للثوريوم ومقاومة الانتشار المتأصلة. ومن شأن التعاون الدولي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يسهم في توفير قاعدة موارد أوسع كثيرا لتطوير التكنولوجيا النووية في هذا الاتجاه مستقبلا.

والهند ملتزمة بتسخير منافع الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، مع إيلاء الأولوية العليا للسلامة والأمن النوويين. وهي ستحتاج إلى زيادة إنتاج الطاقة سريعا لتلبية متطلباتها المتزايدة من الطاقة، بغية تحقيق أهدافها الإنمائية. وموارد الطاقة المتوافرة لدينا تحتِّم علينا أن ننظر في جميع خياراتها. وفي الهند حاليا ٢١ وحدة لمحطات طاقة نووية عاملة. والعمل جار في موقعَي كاكرابار ورواتبهاتا لبناء ٤ وحدات لمفاعلات مبرَّدة بالماء الثقيل المضغوط، بقوة ٧٠٠ ميغاواط.

وبالتعاون مع الاتحاد الروسي، أنشأت الهند في موقع كودانكوتام في تاميل نادو محطتَين للطاقة النووية، قائمتين على مفاعلات من نوع ”فودا فودا إينيرغو“، قوة كل منهما ١ ٠٠٠ ميغاواط. كما أنها تنشئ في كالبَكام مفاعلا نموذجيا للتوليد السريع للطاقة بقوة ٥٠٠ ميغاواط.

لقد نفَّذت الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بعثتها الأولى لفريق استعراض سلامة التشغيل في الوحدتين ٣ و ٤ من محطة راجستان للطاقة الذرية في الهند. وقد أنجزت المهمة باستخدام نطاق منقَّح ونماذج مستكمَلة بالدروس المستفادة من حادث فوكوشيما النووي. ونوَّهت البعثة بثقافة السلامة المتينة في محطة الطاقة النووية وبالممارسات الجيدة العديدة. وقد دُعيت أيضا بعثة متابعة، ستتم في مطلع عام ٢٠١٤. كما أنّ التحضير والتخطيط جاريان لدعوة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي، التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإجراء استعراض أقران لجهازنا التنظيمي، وستتقدّم الهند إلى الوكالة بطلب تنفيذ هذه المهمة.

وما انفكّت الهند مرتبطة بالمشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية منذ بدايته، وقد أسهمت في تقدُّمه. ونحن ندعم أيضا الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحفيز الابتكار في مجال الطاقة النووية عبْر الأفرقة العاملة التقنية لمختلف تكنولوجيات المفاعلات الصغيرة والمتوسطة وللتطبيقات غير الكهربائية.

إنّ للطاقة النووية دورا حاسما تؤديه في تحقيق الهند لأهداف نموّها الاقتصادي المستدام. وتشارك الهند في الوقت نفسه مشاركة كثيفة في تطوير التكنولوجيات النووية في مجالات متنوعة ممتدة إلى أبعد من الطاقة النووية. وهي تشمل تطبيقات النظائر في أنواع المحاصيل المحسَّنة، وحماية المحاصيل وتكنولوجيات ما بعد الحصاد، وتطبيقات النظائر المشعَّة في الاستخدامات التشخيصية والعلاجية في الرعاية الصحية؛ وتكنولوجيات مياه الشرب المأمونة والصناعة، بين أشياء أخرى.

وتعلق الهند أهمية كبرى على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال العلم النووي. ونحن نساهم في هذه الأنشطة عبْر مشاركتنا في الاجتماعات التقنية ومشاريع البحوث المنسَّقة، فضلا عن دعم برنامج الوكالة المتعلق بالانشطار النووي.

إن برنامج الوكالة والإنجازات التي تحققت في مجال التطبيقات النووية في المواد الغذائية والزراعة، والصحة البشرية، والتغذية، إدارة الموارد المائية، وحماية البيئة والصناعة، كلها تمثل مساهمة قيمة للوفاء باحتياجات البلدان النامية. وتقدر الهند أيما تقدير جهود الوكالة في إدارة السرطان، لا سيما برنامج العمل من أجل علاج السرطان. سوف نستمر في دعم أنشطة الوكالة في تلك المجالات، بما في ذلك تقديم خدمات الخبراء وتدريب الزملاء المنخرطين في البحوث لدى المؤسسات ذات السمعة الطيبة في جميع أنحاء البلاد.

هناك اعتراف واسع النطاق مفاده أن تهديد الإرهاب النووي أحد التحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي. ولذلك من الضروري القيام بعمل وطني مسؤول وتعاون دولي فعال لتعزيز الأمن النووي، بغية منع وقوع المواد النووية المعرضة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. إن الهند ما فتئت تؤيد الدور الهام الذي تقوم به الوكالة في تيسير الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي، وتعزيز التعاون الدولي الفعال.

في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي انعقد في سيول في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أكدت الهند مجددا التزامها بدعم أنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي، وأعلنت تبرعا بمبلغ مليون دولار لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة. لقد أوفينا بالتزامنا. وتم توقيع ترتيب تعاون مع الأمانة العامة، ويجري تنفيذه. ومن الجدير بالذكر أن الهند عضو في الفريق الاستشاري الذي شكله المدير العام للوكالة بشأن الأمن النووي، واللجنة المعنية بإرشادات الأمن النووي، وتساهم الهند في تطوير الوثائق ذات الصلة. تثني الهند على المدير العام لتنظيمه المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية التي قادها وفدنا برئاسة

وزير الدولة في مكتب رئيس الوزراء. إن التقيد العالمي باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وسريان المفعول المبكر لتعديل ٢٠٠٥ سيقطع شوطا طويلاً لتعزيز الجهود العالمية في مجال الأمن النووي.

بهذه الملاحظات التي ذكرتها فإننا نحيط علما بالتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٢ (انظر A/68/324). وتؤيد الهند عمل الوكالة، وهي من بين مقدمي مشروع القرار A/68/L.10.

السيد فانابي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي يسر وفدي أن يراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة. ونثق بأنها ستؤدي إلى نتائج مثمرة تحت قيادتكم.

يود وفد بلادي أن يعرب عن خالص شكره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداده التقرير الشامل للوكالة لعام ٢٠١٢ (انظر A/68/324)، وبيانه، الذي تضمن معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠١٣. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بأحر التهاني للسفير يوكيا أمانو على تعيينه مؤخرا مديرا عاماً للوكالة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ونحن واثقون من أن الوكالة تحت قيادته الماهرة والمقتدرة سوف تساهم في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. ونتوق إلى مواصلة العمل عن قرب مع السفير أمانو، وإلى تعزيز التعاون القائم بين إندونيسيا والوكالة، ونعرب له عن أطيب تمنياتنا وآمالنا بالنجاح.

تؤدي الوكالة دوراً هاما في المساعدة على الاستخدامات السلمية للعلوم النووية والتكنولوجيا وتشجع عليها، لا سيما في المناطق النامية من العالم. فالتكنولوجيا النووية أداة قيمة لمعالجة جوانب عديدة من برامج التنمية الوطنية في إندونيسيا، لا سيما في مجالات الصحة، والأغذية والزراعة، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة والصناعة. وعلى سبيل ذكر بضعة من تلك الاستخدامات، فإن إندونيسيا تستخدم الطفرات المُستَحثة بالإشعاع وغيرها من التقنيات النووية المشعة من أجل زيادة الإنتاجية وجودة المحاصيل، مما يساعد على ضمان الأمن الغذائي وتحسين سُبل العيش للناس. ونعمل أيضا على تعزيز استخدام التكنولوجيات الإشعاعية في المرافق الصحية وتدابير الصحة النباتية للمنتجات الزراعية. وما برحنا واثقين من جدوى التكنولوجيات النووية والتآزرات التي يعززها التعاون الدولي في المجال النووي والذي من أجله يعتبر عمل الوكالة مهم جداً. وتشيد إندونيسيا بمختلف أنشطة الوكالة لاستخدام التكنولوجيا النووية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، والوقاية من الأمراض والسيطرة، وموارد المياه والإدارة البيئية، وتكنولوجيا النظائر المشعة وتكنولوجيا الإشعاع.

إن الزيادة في طلب بلدنا على الطاقة أمر لا مندوحة عنه، بسبب اتساع قطاعنا الصناعي. وفي هذا الصدد، فإن إندونيسيا مصممة على تسخير الطاقة النووية بوصفها جزءا من سياستها بشأن مزيج الطاقة الوطنية لديها، وهي سياسة تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة لدينا، وتعتزم إدخال محطات توليد الطاقة النووية لهذا الغرض. ونشيد بالتقدم المحرز في أنشطة الوكالة في مجال تنمية الطاقة النووية، ونرحب بالمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء المهتمة في إطلاق برامج الطاقة النووية وتوسيع نطاقها. ونشعر بامتنان خاص للوكالة لتقديم المساعدة التقنية إلى إندونيسيا في تطوير البنية التحتية في هذا المجال، وتلك خطوة هامة في عملية إدخال محطات الطاقة النووية.

ما زلنا نعتقد أن إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة تؤدي دوراً لا غنى عنه كأداة رئيسية للوكالة للوفاء بولايتها لتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ولا سيما في العالم النامي. ونعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نواصل دعمنا لموارد التعاون التقني لدى الوكالة. إن ضمان قصر استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية على الأغراض السلمية مهمة قانونية للوكالة. ونحن نقدر أنشطتها في التحقق من امتثال الدول امتثالا كاملا لالتزاماتها بعدم الانتشار، وتوكيد استخدام

المواد النووية للأغراض السلمية. ونحن مقتنعون بأن ضمانات الوكالة قد ساهمت في تعزيز الأمن الجماعي، وساعدت على تهيئة بيئة مواتية للتعاون النووي.

أما فيما يتعلق بوظائف الوكالة في مجال السلامة النووية، فترحب إندونيسيا بعملها المتعلق بوضع معايير للسلامة. ونعترف بدورها المركزي في تعزيز التعاون الدولي، وتنسيق الجهود الدولية لتعزيز السلامة النووية العالمية، وتقديم الخبرة والدراية في هذا المجال. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية. وفي حين تقع المسؤولية الأساسية عن السلامة النووية على عاتق كل دولة من الدول، نعتقد أنه ينبغي تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان سلامة جميع الأنشطة النووية في كل بقاع العالم وتعزيزها بالقدر الذي نص عليه نظامها الأساسي.

وإذ نتناول أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، فإننا نرى انه مع أن المسؤولية عن ضمان الأمن النووي داخل الدول تقع بالدرجة الأولى على عاتق حكومات تلك الدول، يتسم بأهمية بالغة التعاون والتنسيق الدوليان لكفالة الأمن النووي على نطاق العالم، وتضطلع الوكالة بدور محوري في ذلك الصدد. ويسرنا أن الوكالة ساعدت البلدان على تقليص خطر حصول الإرهابيين على المواد النووية أو المشعة، وعلى منع تخريب المرافق النووية.

وفي الختام، أسهمت أنشطة الوكالة إسهاما كبيرا في بناء عالم أكثر ازدهارا وأمنا وأمانا. ولذلك نرى أن الوكالة بحاجة إلى دعمنا المستمر والقوي للاضطلاع بولايتها على النحو المجسد في النظام الأساسي للوكالة. وفي ضوء ما سبق ذكره، يؤيد وفد بلدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/68/L.10.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ويسرنا أن نؤيد مشروع القرار A/68/L.10، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324)، وهو تقرير يؤكد مرة أخرى على دور الوكالة الذي غنى عنه فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية والمساعدة على تطوير الطاقة النووية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية، فضلا دورها في نقل التكنولوجيا والتحقق النووي والأمان والأمن النوويين.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل المتعدد الأطراف الفعال لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وهو يولي أهمية قصوى لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ونناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، يسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما فعالا في الجهود العالمية الساعية لبناء عالم أكثر أمانا للجميع ولتهيئة الظروف لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار وبطريقة تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ونؤكد على الأهمية الحيوية لمنع الانتشار في تحقيق تلك الأهداف.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ويود أن يجدد التأكيد على التزامه، الذي قطعه منذ مؤتمر برشلونة لعام ١٩٩٥، نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولذلك نشعر بالأسف لأن المؤتمر بشأن إنشاء تلك المنظمة الذي كان مقررا أن يعقد في عام ٢٠١٢ قد

تم إرجاؤه. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا التحضيرات الجارية لإنجاح عقد المؤتمر، لا سيما الجهود الدؤوبة لميسر المؤتمر، السفير لاجافا ممثل فنلندا. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع دول المنطقة الانخراط العاجل والتفاعلي مع الميسر ومنظمي المؤتمر بهدف عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، على أساس الترتيبات التي تتوصل إليها بحرية دول المنطقة.

ومجددا أكد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق والتأكد من امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بضمانات الوكالة وشدد على تسوية جميع حالات عدم الامتثال، وأيضا على أهمية رد الدول الأطراف بقوة وبفعالية على تلك الحالات. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق حيال التحديات الطويلة الأمد والجدية أمام نظام منع الانتشار التي تمثلها جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد مرة أخرى على أن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، يحظى بولاية اتخاذ الإجراء المناسب في حالة عدم الامتثال لالتزامات معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات.

ويشكل نظام الوكالة للضمانات عنصرا أساسيا لنظام منع الانتشار النووي ويضطلع بدور لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتشكل التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي جزءا لا تجزأ من نظام الوكالة للضمانات، وتمثل اتفاقات الضمانات بالترافق مع البرتوكولات الإضافية معيار التحقق الحالي للوكالة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة بدون تأخير. ومن البداية، أيد الاتحاد الأوروبي تأييدا صارما استمرار تحول الضمانات إلى مفهوم على مستوى الدول ينطبق عليها جميعا ويستند إلى الأهداف بقدر أكبر وينظر إلى المعلومات ذات الصلة بشأن أي دولة. وسيمكن ذلك النهج الوكالة من تركيز جهودها على المجالات التي تزداد فيها أهمية الضمانات والمجالات حيث تثار أشد الشواغل فيما يتعلق بتحويل المواد النووية. وفضلا عن ذلك، يشعر الاتحاد الأوروبي بالامتنان على التأييد الواسع الذي قدمته الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرار الذي اتخذه مؤخرا المؤتمر العام للوكالة وقدمه الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية لأعلى معايير الأمان النووي التي يجري تنفيذها وتحسينها المستمر في الاتحاد الأوروبي وتعزيزها على النطاق العالمي. وفي ذلك السياق، يناشد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لم تصبح بعد أطرافا متعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، أن تفعل ذلك بدون تأخير. وإضافة إلى ذلك، نناشد الدول الأعضاء في الوكالة تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، لا سيما استخدام جميع خدمات استعراض الأقران ذات الصلة التي تقدمها الوكالة لتحسين الأمان النووي. وفي ذلك الصدد، وخلال المؤتمر العام للوكالة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، وقع المدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، ومفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة، السيد غونثر أوتينغر، على مذكرة تفاهم لإقامة شراكة بشأن التعاون في مجال الأمان النووي.

وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، يدعم الاتحاد قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، فضلا عن عدد من المبادرات الدولية الأخرى، مثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثماني، والمبادرة

الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومبادرة الحد من التهديدات العالمية. وأرست مؤتمرات القمة للأمان النووي أساسا هاما يهدف إلى تعزيز الأمان النووي، والحد من تهديد الإرهاب النووي، وتأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر في الأعوام المقبلة. ويتطلب تعزيز الأمان النووي استمرار الجهود والإرادة السياسية والتعاون العالمي، والاتحاد الأوروبي ملتزم بتلك الأهداف. ومن ضمن مبلغ ٢٦٠ مليون يورو مخصصة لتخفيف الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على نطاق العالم، خصص مبلغ يزيد على ١٠٠ مليون يورو لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان النووي وكان من دواعي سرور الاتحاد انه شارك في مؤتمر الوكالة الدولي المعنون ”الأمان النووي: تعزيز الجهود العالمية“، المعقود في تموز/يوليه، بصفته منظمة متعاونة. ويأتي الاتحاد الأوروبي ضمن المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمان النووي، إذ انه قدم حتى الآن ٣٠ مليون يورو تقريبا في شكل تمويل من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مساهمات اختيارية في شكل تمويل وتبرعات عينية، قدمتها بشكل انفرادي بعض الدول الأعضاء لصالح حوالي ١٠٠ بلد. وسنواصل تقديم ذلك الدعم. وفي الشهر الماضي، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا جديدا لدعم صندوق الأمان النووي بمبلغ إضافي مقداره أكثر من ٨ ملايين يورو.

وتتسم الحماية المادية الفعالة بأهمية قصوى في منع وقع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وفي حماية المرافق النووية من الاستخدام غير المأذون به والأفعال الكيدية.

ولذلك، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ على أن تفعل ذلك.

أخيرا، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لبرنامج الوكالة للتعاون التقني ولدور الوكالة في تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية على نحو مسؤول. ويدعم الاتحاد الأوروبي كلا من وكالة الطاقة الذرية وبلدان ثالثة في تعاونها مع الوكالة في هذا المجال بمبلغ إجمالي قدره حوالي ١٥٠ مليون يورو سنويا. وفي دعم إضافي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، خصص الاتحاد الأوروبي قرابة ٥٦٠ مليون يورو خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ من أجل تعزيز الأمان النووي والحماية من الإشعاع وتطبيق ضمانات ذات كفاءة وفعالية للمواد النووية في بلدان ثالثة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، لتقديمه تقرير الوكالة للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر A/68/324).

وروسيا تتفق تماما مع التقييم البالغ لعمل الوكالة. ويحدونا الأمل في أن تواصل الوكالة تكثيف الجهود لمصلحة توسيع التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار.

وقد تُوج المؤتمر الوزاري الدولي للوكالة بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي عقد في حزيران/يونيه في سانت بطرسبرغ، باعتماد وثيقة ختامية عالية الجودة، تحدد اتجاه التطوير للدول الأعضاء في الوكالة ولأمانة الوكالة. ويسرنا أن المؤتمر توصل إلى استنتاج مفاده أن الطاقة النووية تشكل بالنسبة للكثير من الدول تكنولوجيا مُجربة ونظيفة وآمنة وفعالة من حيث التكلفة يمكن الاستعانة بها للقيام بدور كبير في تحقيق أمن الطاقة والتنمية المستدامة.

وتشارك روسيا بنشاط في أنشطة الوكالة باعتبارها مانحا ماليا، بما في ذلك من خلال تقديم تبرعات للمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، وكذلك لصندوق الأمن النووي. وندعم تماما جهود الوكالة في مجال التعاون التقني وتوفير المساعدة ذات الصلة للدول النامية.

وفي مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، تقوم الوكالة بدور أساسي. وتمكنها آليتها الفريدة للتحقق من أن ترصد، بطريقة فعالة جدا، امتثال الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما فتئ بلدنا ينادي بتحسين مهام الرصد للوكالة، بما في ذلك الدعوة إلى اعتماد البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة باعتباره قاعدة معترفا بها عالميا للتحقق من الالتزامات في مجال عدم الانتشار. واتباع نهج محايد للتحقق النووي يستند إلى مؤشرات موضوعية يمثل عنصرا هاما في الحفاظ على شرعية نظام الضمانات التابع للوكالة في مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة ذات الصلة للدول النامية.

وفي سياق التطوير الواسع النطاق للطاقة النووية، يولي الاتحاد الروسي اهتماما على سبيل الأولوية لقضايا مثل إنشاء بنية جديدة لاستخدام التعاون النووي في أغراض سلمية، استنادا إلى نُهج متعددة الأطراف حيال دورة الوقود النووي وضمان توفير الخدمات في مجال دورة الوقود النووي وحل مشكلة الوقود النووي المُستَهلك والنفايات المشعة. واستنادا إلى هذه الأولويات، اقترحت روسيا مبادرة لتطوير الهياكل الأساسية للطاقة النووية على الصعيد العالمي وإنشاء مراكز دولية لتقديم خدمات دورة الوقود النووي.

ونلاحظ بارتياح أن مبادرتنا كانت مفيدة وحسنة التوقيت على السواء. وفي هذا الإطار، دشنت روسيا بالتعاون مع كازاخستان وأوكرانيا وأرمينيا مركزا دوليا لتخصيب اليورانيوم. ووُجهت الدعوة إلى جميع الدول التي تطور الطاقة النووية وتتقيد بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار إلى المشاركة فيه.

وتمثلت خطوة هامة أخرى في إنشاء البنية التحتية العالمية للطاقة النووية في تكوين مخزون مضمون من اليورانيوم منخفض التخصيب في روسيا تحت إدارة وكالة الطاقة الذرية. وقد تم بالفعل بناء هذا المخزون بالكامل ويمكن للدول الأعضاء في الوكالة الملتزمة بعدم الانتشار استخدامه.

والدرس الرئيسي المستفاد من الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما ”١“ للطاقة النووية هو أن الأمان يفوق كل الاعتبارات الأخرى، وهو درس وعاه المجتمع الدولي جيدا. ولمنع وقوع مآس مماثلة في المستقبل، هناك حاجة إلى تحسين الإطار القانوني الدولي والجوانب التكنولوجية والتنظيمية للأمان النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، أعدت روسيا بعض المبادرات الهامة التي تهدف إلى التعامل مع أوجه القصور الموجودة في الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة. ونحن نشير إلى المرفقين الملحقين باتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. وعلاوة على ذلك، فقد قدم الاتحاد الروسي مقترحات لتحسين معايير الأمان التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ونأمل الحصول على دعم واسع النطاق في تنفيذ مبادراتنا.

ونحن نؤيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في إقامة التعاون بين الدول وتبادل الخبرات في مجال الأمان النووي، بما في ذلك منع تهديدات الإرهاب النووي والإشعاعي. وقدم المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن الأمان النووي الذي عقد في فيينا في الصيف الماضي مؤشرات جيدة للعمل في المستقبل وبينها بالتفصيل، مؤكدا مجددا على مبدأ المسؤولية الأساسية للوكالة في هذا المجال. والوثائق الرئيسية التي يرتكز عليها توفير الأمان النووي المادي عالميا هي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع

أعمال الإرهاب النووي. وقد وقعت روسيا وصدقت على تلك الوثائق. وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الإسراع في استكمال الإجراءات المحلية للانضمام إلى هذه الصكوك الدولية الهامة.

ويؤيد الوفد الروسي مشروع القرار A/68/L.10 بشأن تقرير الوكالة. وقد انضممنا إلى مقدمي مشروع القرار استنادا إلى أهمية عمل الوكالة لتوفير إمدادات الطاقة بصورة موثوقة وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر وفد فييت نام على عرض مشروع القرار A/68/L.10 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324)، والذي يسعد البرازيل الاشتراك في تقديمه. ويرحب الوفد البرازيلي أيضا بالمدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، ونود أن نشكره على عرض التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٢، فضلا عن المعلومات المستكملة عن أنشطة الوكالة.

والبرازيل تولي أهمية قصوى لجميع الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة. غير أنني سأركز في ملاحظاتي اليوم على المناقشات الجارية حول وضع وتحديد مفهوم تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة، وكذلك على نتائج الدورة العادية السابعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة في عام ٢٠١٣، ولا سيما قراره المتعلق بالضمانات.

تدعم البرازيل جهود الوكالة لتشجيع تنفيذ ضمانات أكثر كفاءة وفعالية بما يتماشى على نحو صارم مع الاتفاقات ذات الصلة التي أبرمتها الدول الأعضاء مع الوكالة ومع مراعاة ضرورة التمييز بين الاتفاقات القانونية والالتزامات الطوعية، مثل البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة.

وقد انضم بلدي إلى آخرين في المؤتمر العام للوكالة في التقدم بطلب إلى أمانة الوكالة في عام ٢٠١٢ لتقديم تقرير عن وضع نُهج جديدة لتنفيذ الضمانات من خلال ما يسمى مفهوم على مستوى الدولة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، بدا تقرير تنفيذ الضمانات المقدم إلى مجلس محافظي الوكالة هزيلا لحد ما و لم يلب تماما توقعاتنا الحصول على معلومات وتوضيحات كافية حول العديد من القضايا المتعلقة بالتنفيذ. كما أنه أرسل إشارات ملتبسة بشأن التطبيق غير التمييزي المزعوم للضمانات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وبعد تبادل أولي غير حاسم للآراء بين المجلس والأمانة، نعتبر قرار المدير العام بإعداد تقرير تكميلي خطوة في الاتجاه الصحيح. ونتوقع تعميم التقرير التكميلي للمدير العام في أقرب وقت ممكن لكي تستعرضه الدول الأعضاء كما ينبغي، وفي الوقت المناسب لكي ينظر فيه المجلس ويتخذ إجراءات بشأنه خلال دورته في حزيران/يونيه المقبل.

عند تقديم التقرير الأول حول مفهوم مستوى الدولة، عبرنا عن قلقنا جراء إمكانية استخدام المعلومات الحساسة، بما في ذلك من مصادر مفتوحة وأطراف ثالثة، لغرض تنفيذ الضمانات. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد بأن معالجة المعلومات تستدعي مناقشة على نطاق أوسع. وقد حان الوقت للوكالة لاستعراض القواعد والإجراءات القائمة لضمان حماية المعلومات، واستخدامها بطريقة آمنة وموثوق بها ونزيهة ومساءلة الأمانة أمام الدول الأعضاء في هذا الصدد. ولم تعد ممارسات منتصف التسعينيات من القرن العشرين مناسبة في عالم أتاح فيه التقدم الحاصل في مجال الاتصالات والتكنولوجيات الإلكترونية حالات متكررة من التلاعب والاختلاق والوصول إلى معلومات تجارية وتكنولوجية، فضلا عن الاستيلاء على بيانات المواطنين والمس بخصوصيتهم.

نحيط علما مع الاستياء باستمرار الاختلالات وازدواجية المعايير في نظام عدم الانتشار النووي. وباعتبار وكالة الطاقة الذرية أداة تنفيذية رئيسية لهذا النظام، يجب أن يتمشى عمل الوكالة مع المبادرات الدولية الأخرى الرامية لتعزيز التنفيذ العادل والكامل لأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، التي يعزز بعضها بعضا.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أهمية الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) الذي عقد قبل بضعة أسابيع، والمؤتمر الثاني عن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، الذي سيعقد في المكسيك في شباط/فبراير المقبل. إننا نتطلع قدما إلى الاستنتاجات التي سيخرج بها الحدثان، والنظر فيما يترتب عنهما من أثر على عمل الوكالة.

إننا نرحب أيضا بالقرار المتعلق بالضمانات الذي اعتمده المؤتمر العام السابع والخمسون، الذي يشير إلى النظام الأساسي للوكالة، ولا سيما المادة الثالثة باء ١، التي تنص على أن الوكالة تمارس أنشطتها طبقا لسياسة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق نزع سلاح مضمون يشمل العالم كله.

كما تحيط البرازيل علما بالإشارة المناسبة في قرار الوكالة بشأن الضمانات إلى الإجراء ٣٠ الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي يدعو إلى تطبيق الضمانات على نطاق أوسع فيما يخص المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة. ويؤكد الإجراء ٣٠ أيضا أنه يتعين أن تطبق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، على الصعيد العالمي، بمجرد القضاء على الأسلحة النووية بشكل كامل.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير السيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن أعمال الوكالة (انظر A/68/324).

قامت الوكالة خلال العام الماضي بجدية بواجباتها تمشيا مع ولايتها القانونية وحققت انجازات كبيرة في مجالات مثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار النووي والأمن والأمان النوويين. عقدت الوكالة مؤتمرين وزاريين دوليين بشأن تطوير الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين وبشأن الأمن النووي، وفرا زخما هاما للجهود الدولية في تلك المجالات. وفي نفس الوقت ظلت الوكالة ملتزمة بتعزيز فعالية وكفاءة الضمانات وتعزيز التسوية المناسبة للمشاكل الإقليمية المشتعلة. وقد اعترفت الدول الأعضاء بعمل الوكالة اعترافا كاملا.

دفع حادث فوكوشيما النووي، الذي وقع قبل عامين، المجتمع الدولي إلى التفكير في تطوير الطاقة النووية. ودق الحادث ناقوس الخطر بشأن السلامة النووية. وتعد التقارير الصادرة مؤخرا المتعلقة بتسرب المياه من محطة فوكوشيما النووية مصدرا للقلق. إن الصين تتابع عن كثب التدابير المضادة التي ستعتمدها اليابان. ونحث اليابان على ألا تدخر جهدا في التقليل من الآثار اللاحقة للحادث وتوفير معلومات مناسبة حسنة التوقيت وشاملة ودقيقة للمجتمع الدولي.

نظرا إلى أن الصين مستهلك رئيسي للطاقة، فإن حكومتها تؤيد بقوة تطوير الطاقة النووية. وفي نفس الوقت أيدت الصين دائما مبدأ السلامة أولا وهي تولي أهمية كبيرة لتحسين السلامة النووية وأداء الاستجابة لحالات الطوارئ. لقد قامت الصين بإدخال تحسينات مستمرة على القوانين واللوائح ذات الصلة، وكثفت تطوير البنية التحتية وأنشأت نظاما إشرافيا وتنظيميا صارما فيما يخص الأمان النووي. وتشارك الصين أيضا بنشاط في التعاون الدولي في مجال الأمان النووي. ويجري بناء مركز عرض للأمان النووي في بيجين، مع تحقيق تقدم مطرد. وسيكون بمثابة منصة للتدريب وتبادل المعلومات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. قدمت الصين العديد من الإسهامات المالية لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

كما أنها مستعدة لتقديم المساعدة من خلال الوكالة للبلدان التي تحتاج إلى تحويل اليورانيوم عالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب في مفاعلاتها المخصصة لإجراء الأبحاث.

دعمت الصين دائما بنشاط الوكالة في جهودها الرامية إلى القيام بمهامها التي يوكلها إليها نظامها الأساسي، لتعزيز السلم والتنمية على الصعيد العالمي. وتأمل الصين أن تركز الوكالة على الجوانب التالية في عملها المستقبلي.

أولا، ينبغي للوكالة تعزيز فعالية التنفيذ الكامل لخطتي عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان والأمن النوويين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بهدف رفع مستوى الأمن النووي العالمي واستعادة الثقة الدولية في تطوير الطاقة النووية. إننا نشجع الوكالة على متابعة الأثر اللاحق لحادث فوكوشيما النووي ورصده عن كثب، وتزويد الحكومة اليابانية بالتوجيه والمساعدة اللازمين للمعالجة الصحيحة لمشكل تسرب المياه. كما نأمل أيضا أن تدفع الوكالة قدما بثبات الاستعراض الشامل لحادث فوكوشيما النووي وتدابير الاستجابة.

ثانيا، يجب على الوكالة الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية من خلال برامج التعاون التقني للوكالة، لمساعدتها على تطوير الطاقة النووية واستخدامها.

ثالثا، يجب على الوكالة جعل الضمانات أكثر فعالية وكفاءة، مع ضمان الحياد والموضوعية.

أخيرا وليس آخرا، يجب أن تستمر في الاضطلاع بدور بناء في معالجة المسائل النووية الإقليمية، وينبغي أن تسهم في تسوية القضايا ذات الصلة من خلال الحوار.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أدى الحدثان اللذان وقعا في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية في عام ١٩٨٦ ومحطة الطاقة النووية فوكوشيما دايتشي في عام ٢٠١١ إلى مراجعة جوهرية لمعايير الأمان النووي الدولية وإلى تعزيزها، وتحسين المعايير الدولية لضمان أعلى مستوى من الأمان النووي وفيما يتعلق بالنفايات والإشعاعات في العالم بأسره، ونظام التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. ونعتقد أنه، نظرا لخبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفريدة من نوعها، لديها دور ريادي يتعين عليها القيام به فيما يخص الحوادث المتعلقة بالمواد النووية أو حالات الطوارئ، كما تعد مشاركتها الميدانية حيوية في معالجة العواقب.

بينما تقع المسؤولية عن الأمان النووي على عاتق كل دولة عضو، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن تشكل أسس الأمان الصادرة عن الوكالة الدولية أدنى قاعدة إلزامية بالنسبة للدول التي تمتلك برامج نووية مدنية متقدمة.

وندعم بقوة أنشطة الوكالة الرامية إلى تحسين أمان الطاقة النووية والإشعاع النووي والنفايات النووية في جميع أنحاء العالم.

وفي عام ٢٠١١، وافق المؤتمر العام للوكالة على خطة العمل بشأن السلامة النووية في أعقاب حادث مفاعل فوكوشيما دايتشي. وفي إطار تنفيذ الخطة، أجرت أوكرانيا تقييماً لنقاط الضعف بشأن السلامة في جميع إنشاءات الطاقة النووية لدينا. وقد اجتزنا بنجاح أيضاً اختبارات الجهد في مرافقنا النووية ونشارك في عملية متابعة استعراض النظراء. والهيئة الوطنية الأوكرانية تنفذ برنامجاً شاملاً لمراجعة النظم النووية للسلامة النووية. ونعتقد أن الإنشطة الجاري تنفيذها بموجب كل من الاتفاقية المعنية بالسلامة النووية والاتفاقية المشتركة بشأن أمان إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات البيولوجية المشعة تعزز سلامة استخدام الطاقة النووية على مستوى العالم. وندعو جميع الدول التي لم تنضم إلى تلك الصكوك المهمة إلى أن تفعل ذلك.

وأساس المعاهدة الدولية القائمة بشأن الاستجابة للكوارث النووية يحتاج إلى مزيد من التحسين. وقد بدأ العمل المتصل بذلك بالفعل في إطار الوكالة، ونعتقد أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل القريب. وما زالت هناك دروس عديدة

يمكن استخلاصها من حادث فوكوشيما. ونتطلع إلى التقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٤ عن أسباب وعواقب حادث محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية.

وإزالة آثار حادث تشرنوبيل ما زالت أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لنا، وهي تشكل أولوية لحكومة أوكرانيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الإعراب عن امتناننا وتقديرنا للدول والمنظمات الدولية التي ما فتئت تقدم لنا الدعم والمساعدة في التغلب على آثار كارثة تشرنوبيل. وفي الوقت الحالي، يستمر العمل في إنشاء غطاء أمان جديد فوق الوحدة ٤ المدمرة من محطة تشرنوبيل للطاقة النووية، على أن يكتمل ذلك العمل في عام ٢٠١٥، بما يسمح بمواصلة تحويل جسم الملجأ إلى نظام مأمون بيئياً وإيكولوجياً.

وأوكرانيا ملتزمة تماماً باتخاذ تدابير فعالة متعددة الأطراف ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وتولي أهمية قصوى لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشدد أوكرانيا على الأهمية الفائقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير رقابة فعالية على المواد والأنشطة الحساسة. ونظام ضمانات الوكالة مكون أساسي في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ونعتبر أن كلاً من اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي يشكلان أفضل معيار للتحقق في الوقت الحالي. والالتزام العالمي بهذين الصكين يعزز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. وأوكرانيا تدعم بقوة جهود الوكالة لتعزيز فعالية نظام ضماناتها وتحسين كفاءته. وقد شرعت أوكرانيا في تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٢، بدأنا بنجاح في تنفيذ الضمانات المتكاملة للوكالة.

وأوكرانيا تثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنشطتها الرامية إلى مساعدة الدول، بناء على طلبها، لتعزيز النظم الوطنية للأمان النووي والإشعاعي، وتحسين الحماية المادية للمواد النووية ومنع الاتجار بها بصورة غير مشروعة. ونود التأكيد على الدور المهم للوكالة في تدعيم التعاون الدولي في تلك المجالات. وترحب أوكرانيا باعتماد خطة الوكالة للأمان النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ونحن نؤكد على رأينا أن المسؤولية عن الأمان النووي تتحملها كل دولة منفردة. وكل الدول تتحمل المسؤولية عن إنشاء النظم المناسبة للمساءلة والمراقبة واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الخبيثة التي قد تتعرض لها المواد النووية والكشف عنها والاستجابة لها.

والالتزام بالصكوك الدولية ذات الصلة بالأمان النووي مستمر في التزايد ولكن بوتيرة بطيئة. وأوكرانيا تدعو جميع الدول التي لم تلتزم بعد باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لسنة ٢٠٠٥ إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما نطالب بتعزيز المبادئ الدولية بشأن الرقابة على الصادرات النووية إلى جانب التشريعات الوطنية ذات الصلة.

وإسهاماً في نجاح مؤتمري القمة بشأن الأمان النووي المعقودين في واشنطن العاصمة وسول، أعلنت أوكرانيا، ونفذت بالكامل، قرارها بإزالة كل المخزونات الوطنية من اليورانيوم العالي التخصيب, ونتطلع إلى قمة الأمان النووي المقبلة في لاهاي في ٢٠١٤ من أجل مواصلة المناقشة بشأن المسائل الحيوية المتعلقة بالأمان النووي.

وما فتئت أوكرانيا مؤيداً قوياً لبرنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي يؤدي وظيفة أساسية هامة. وأوكرانيا تعتبر تنفيذ برنامج التعاون التقني حجر الزاوية في التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونرى أن من الأهمية ضمان الوصول العادل لصناديق التعاون التقني والتمويل الذي يمكن التنبؤ به لبرامج التعاون التقني. والمفتاح إلى الفعالية يتمثل في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وبغية تعظيم الأثر الاجتماعي- الاقتصادي لمشاريعها للتعاون التقني، من الأهمية

بمكان أن تواصل الوكالة إقامة شراكات مع المنظمات الدولية الأخرى، كلما أمكن.

ونسلم بأهمية الأنشطة البحثية للوكالة بشأن الطاقة النووية، ولا سيما في مجالات السلامة وإدارة النفايات وتكنولوجيا المفاعلات الابتكارية ودورات الوقود. وفي هذا الصدد، سنواصل المشاركة بنشاط في المشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ومشاريع دورات الوقود. والحفاظ على الكفاءة والدراية في سائر القطاع النووي أمر أساسي لتلك الأنشطة.

لقد أثارت التطورات التي شهدها عام ٢٠١١ قلقاً واسع النطاق حول سلامة محطات الطاقة النووية في مختلف أنحاء العالم، والمداولات بشأن صلاحية الطاقة النووية كمصدر للطاقة. ونكرر أن لكل بلد الحق في تحديد مزيج الطاقة الخاص به. وستظل الطاقة النووية عنصراً مهماً في استراتيجية أوكرانيا للطاقة خلال الأجلين المتوسط والطويل. وستبقى كأساس للتنمية المستدامة لاقتصادنا الوطني. وأهميتها المتزايدة تنعكس في الاستراتيجية المستكملة للطاقة في أوكرانيا المقترحة حتى عام ٢٠٣٠.

ختاماً، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في الثناء على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324) المقدم للدورة السادسة والثمانين ونعرب عن تقديرنا لعمل الوكالة.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بيلاروس تدعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد يوكيا أمانو، في مجالات التعاون التقني والطاقة النووية والسلامة النووية والإشعاعية، وضمانات عدم الانتشار، والعلم والتكنولوجيا. ونعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة في تنفيذ وظائفها الأساسية لتحقيق أوسع نطاق ممكن للطاقة النووية من أجل صون السلام والصحة والرفاه في العالم. ويجب أن يتركز هذا العمل على إنشاء وتعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال تخطيط الطاقة وتقديم المساعدة الشاملة في تنفيذ البرامج الوطنية للطاقة النووية.

وبيلاروس حالياً بصدد تنفيذ مشروع واسع النطاق لبناء أول محطة للطاقة النووية في بلدنا. وبالأمس، قام رئيس بيلاروس بالتوقيع على مرسوم يقضي بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في بيلاروس. وأود قبل كل شيء أن أشدد على أن بلدنا يعتزم تنفيذ برنامجه للطاقة النووية في امتثال كامل لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوصياتها. ونعتزم استخدام كامل طائفة الخدمات التي تقدمها الوكالة للدول التي تقوم بتطوير قطاع الطاقة النووية لديها، بما في ذلك توجيه الدعوات للبعثات الاستشارية للوكالة.

وهذا النوع من التعاون قائم بالفعل. وبيلاروس رحبت بعدد من وفود الوكالة والبعثات المتخصصة للخبراء، بما في ذلك بعثة شاملة بشأن البنى التحتية للطاقة لنووية. وبيلاروس تعمل بتعاون وثيق مع أمانة الوكالة من أجل تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها تلك الزيارات. وأود أن أؤكد مرة أخرى على التزام بيلاروس بالمعايير الدولية المطبقة في مجال السلامة النووية، إلى جانب انفتاحنا واستعدادنا للحوار مع الدول والمنظمات الدولية المهتمة أثناء تنفيذ مشروعنا للطاقة النووية.

وينصب تركيز بيلاروس تحديدا على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون التقني. وتشمل الدورة الحالية لميزانية الوكالة المخصصة للتعاون التقني مع بلدنا مشاريع في مجالات تقديم المساعدة لبرامج الطاقة النووية، وتحسين الموارد البشرية، وتعزيز الهيئات التنظيمية، واستخدام التكنولوجيات النووية في الرعاية الصحية، فضلا عن إعادة تأهيل تلك الأجزاء من البلد التي عانت جراء الكارثة التي شهدتها محطة تشيرنوبيل النووية. وعلى الرغم من أننا نشيد بتنفيذ هذه البرامج، لا يسعنا إلا أن نلاحظ الانخفاض الكبير في ميزانية التعاون التقني لفترة السنتين القادمتين، الأمر الذي

يؤثر على بيلاروس. ويحدونا الأمل في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تخفّض برامج التعاون التقني تدريجيا، وخاصة بالنسبة للدول التي تحتاج إلى مساعدة مستمرة. إن برنامج الوكالة للتعاون التقني يجب أن يحدده مدى المصلحة الحقيقية لبلدان أوروبا الشرقية ضمن الإطار الحالي للوكالة. وبالنسبة لبيلاروس، يكتسي التعاون التقني أهمية من حيث حل المشاكل السابقة، أي الكارثة التي شهدتها محطة تشيرنوبيل النووية، وتوفير إمكانية الوصول إلى خبرات الوكالة ومعارفها اللازمة لكفالة سلامة تنفيذ برنامج الطاقة النووية وفعاليته. ومن هذا المنظور، تكتسي أهمية بالغة آلياتُ الوكالة القائمة لتقديم المساعدة التقنية والاستشارية وللاضطلاع بدور استشاري لدى الدول التي تبني محطاتها النووية الأولى لتوليد الكهرباء.

تعتقد بيلاروس، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، بأنه يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإسهام في بذل الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى إعادة التأهيل بصورة منهجية للمناطق التي عانت من الكارثة التي شهدتها محطة تشيرنوبيل النووية. وينبغي أن تستخدم الخبرة من كارثة تشيرنوبيل لمساعدة الوكالة على اتخاذ إجراء على نحو أسرع وأكثر كفاءة من أجل منع آثار الحوادث النووية والإشعاعية ومواجهتها والتخفيف من حدتها. وفي المستقبل، يجب ألا تبقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعزل عن المسائل المتعلقة بكارثة تشيرنوبل. ويشمل هذا تقييم الوثيقة الختامية لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل ووضع إطار مفاهيمي جديد الجديدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل.

والأهم من ذلك، تشمل الأولويات العديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كفالة السلامة النووية والإشعاعية. وعلى الرغم من أن الحفاظ على الأمن والسلامة النوويين هو حق الدول ومسؤوليتها، فقد تلقت هذه المسألة ليس الاهتمام الوطني فحسب، ولكن الاهتمام الدولي أيضا، وهذا هو الصواب. يمكن للوكالة بل يجب أن تؤدي دورا محوريا في تنظيم آليات التعاون فيما بين الدول ذات الصلة، وفي وضع التوصيات ذات الصلة ونشر أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين. وفي هذا الصدد، سوف تتعاون بيلاروس بنشاط مع الوكالة في كفالة تنفيذ الخطة المتكاملة لضمان السلامة النووية في جمهورية بيلاروس، على سبيل المثال. وبلدنا على استعداد لاتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد، بما في ذلك في سياق البعثة المقبلة لوحدة الأمان النووي الدولي.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن نحيط علما بقرار المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر.

السيد الدباشي (ليبيا): سيدتي الرئيسة، يسعدني أن أراك تترأسين هذه الجلسة الهامة. أود في البداية أن أشكر السيد يوكي أمانو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الشامل عن نشاط الوكالة في تحقيق ولايتها.

تؤكد ليبيا أهمية تعزيز الشراكة بين الوكالة والدول الأعضاء وخاصة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات، وذلك لما لهذه الشراكة من نتائج إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات الصحية. وفي هذا الصدد نعرب عن تقديرنا العالي للمساعدة القيمة التي حظيت بها ليبيا في السنوات الأخيرة منقبل الوكالة، وخاصة في مجالات الصحة البشرية وإدارة مصادر المياه الجوفية وهي من أولوليات البرنامج الوطني لتلبية متطلبات اتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد التزمت ليبيا بالتوجه العام في الوكالة بتقديم عدد أقل من مفاهيم المشاريع وتم التركيز على النوعية ضمن الأولويات المحددة في إطار البرنامج الوطني حيث تقدمت بأربعة مقترحات لمشاريع التعاون التقني للدورة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد تم قبول ثلاثة مشاريع منها تتعلق بإدخال الطاقة النووية وإدارة المخلفات النووية المتولدة طبيعيا ومكافحة الآفات الزراعية. تثمن ليبيا أيضا دور الوكالة

الفعال في تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية في مجال الصحة البشرية من خلال المشاريع الوطنية والإقليمية التي تساهم، دون شك، في تطوير مراكز الأشعة العلاجية والتشخيصية والطب النووي وإرساء السياسات الوطنية لمكافحة السرطان. كما تثمن ليبيا المساعدة التي تحصل عليها من الوكالة في بناء القدرات في مجال تخطيط الطاقة ووضع خطة لتطوير وتحديث البنية الوطنية المتعلقة بإدخال الطاقة النووية لتكون جزءا أساسيا من مزيج الطاقة الوطني. وتشيد ليبيا بالتدابير التي تقوم بها الوكالة من أجل تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي. وتولي ليبيا اهتماما كبيرا لهذه المسألة حيث أنشأت مكتبا وطنيا للرقابة النووية أسندت إليه المهام والصلاحيات التي من شأنها أن تجعله في المستقبل هيئة رقابية تمارس صلاحياتها باستقلالية تامة وفقا للمعايير الدولية والمعاهدات والاتفاقيات النافذة التي انظمت إليها ليبيا، ومنها اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. كما أنشأت ليبيا لجنة خاصة بالطوارئ والتأهب لأي حادث نووي أو إشعاعي. وتتلقى هذه اللجنة الدعم والمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال المشروع الإقليمي النموذجي المعني بتنمية القدرات الوطنية في هذا المجال. وتولي ليبيا أهمية كبيرة لمسألة الأمن والأمان النوويين. وفي هذا المجال فقد قام المكتب القانوني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراجعة مسودة القانون النووي الليبي وقدم عليه عدة ملاحظات تتم الآن دراستها من قبل لجنة خاصة بهدف إدخال التعديلات اللازمة على مشروع القانون ووضعه في صيغته النهائية ليتم بعد ذلك عرضه على السلطات الليبية التشريعية المختصة لإقراره. وحرصا من ليبيا على تعزيز القدرات في مجال الأم النووي وتوفير الحماية المادية اللازمة للمواد والمرافق النووية، سواء أثناء الاستخدام أو التخزين أو النقل، سواء كان النقل في الداخل أو عبر المنافذ الحدودية وقد نظمت ليبيا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حلقة عمل تتعلق بتحديد المخاطر المحددة للتصاميم خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير الماضي، التي كان لها أثر أيجابي في تعزيز القدرات الوطنية في مجال الحماية المادية للمرافق النووية. كما ترحب ليبيا بجهود الوكالة الرامية إلى تقوية أنشطتها المتعلقة بالعلوم والتقنية النووية وتطبيقاتها المختلفة، وخاصة استخدام النظائر المشعة في إدارة الموارد المائية، وخطط إنتاج مياه الشرب اقتصاديا باستخدام المفاعلات النووية الصغرى والمتوسطة الحجم. وبالنظر إلى أن ليبيا من الدول التي تعاني من ندرة المياه، فإن التخطيط يتجه نحو الاهتمام بتحلية مياه البحر بواسطة الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، فقد أبدت ليبيا رغبتها في المشاركة في المشاريع البحثية المنسقة المتعلقة بالتحلية النووية لمياه البحر، وخاصة المندرجة تحت إشراف ورعاية الوكالة، والانضمام إلى مجموعة المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (IMPRO).

تؤكد ليبيا على الحق غير القابل للتصرف للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. ومع هذا، فإن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات على النحو المبيّن في المعاهدة يُعدُّ أمرا أساسيا.

وتعترف ليبيا بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنظام ضماناتها الأمنية، وتؤيد تعزيز فعاليته. وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا على ما يلي:

أولا، أهمية دور الوكالة المحوري في مجالات الرقابة والتحقق، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ثانيا، حق جميع الدول على قدم المساواة، في امتلاك واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم السماح باحتكار التقنية النووية على دول بعينها وحرمان الآخرين منها.

ثالثا، ضرورة التزام جميع الدول بدون استثناء، بإخضاع منشآتها النووية للرقابة والتحقق الدوليين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعا، على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة والتحقق الدوليين التابع للوكالة.

يؤكد وفد ليبيا دعمه الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في جميع أنحاء العالم، باعتبار أن ذلك يشكّل خطوة على الطريق الصحيح لتخليص العالم من مخاطر تلك الأسلحة. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نحث الأمين العام للأمم المتحدة والأطراف الأخرى المنظِّمة للمؤتمر الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢، على تحمّل مسؤولياتهم وبذل مساعيهم ومضاعفة جهودهم لتنفيذ ما نص عليه قرار عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50/(Vol. I)) لضمان عقد المؤتمر قبل نهاية العام الجاري. ويجب إقناع جميع دول المنطقة بالمشاركة في أعماله بجدية لضمان نجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

السيدة ليديسما هيرناندیث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تعرب كوبا عن ترحيبها وتأييدها للدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يشكّل تطبيق التكنولوجيا النووية في المجالات ذات الأولوية مثل الصحة والأمن الغذائي وحماية البيئة وإدارة موارد المياه إسهاما مهمّا في تحسين نوعية الحياة على كوكبنا.

ومن الأمثلة على العلاقات الممتازة بين كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن المدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، قد قام بزيارة رسمية إلى كوبا في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر واجتمع خلالها مع راؤول كاسترو روث، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا، فضلا عن اجتماعه مع كبار المسؤولين في الحكومة الكوبية. وزار المدير العام للوكالة أيضا مختلف المؤسسات والمراكز العلمية الكوبية، حيث استطاع أن يؤكد على التقدم الذي أحرزه البلد في استخدام التكنولوجيا النووية لما فيه مصلحة الحياة. وتمكن المدير العام للوكالة أيضا – خلال زيارته لمركز النظائر المشعة التابع للمعهد الوطني للأورام والإشعاعات، والمعهد الوطني لأمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية – من أن يشهد بنفسه على استخدام كوبا على نحو مثير للإعجاب للتكنولوجيا النووية بوصفها أداة للتشخيص الطبي والبحث والتطوير، فضلا عن تدريب الأخصائيين ذوي الكفاءة العالية في مجال التطبيقات النووية. وأشار المدير العام إلى أن كوبا عضو نشط في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنطقة، وشدّد على الدور الهام الذي يضطلع به الخبراء الكوبيون في العديد من المجالات ذات الصلة بالأنشطة النووية عن طريق تقاسم معارفهم وخبراتهم مع البلدان الأخرى.

وتولي كوبا أهمية خاصة للتعاون التقني مع الوكالة، باعتباره وسيلة أساسية لتعزيز التكنولوجيات النووية في البلدان النامية. وقد أُدمجت مشاريع التعاون التقني للوكالة مع كوبا بطريقة منسقة في البرامج الإنمائية ذات الأولوية للبلد، الأمر الذي يضمن استمراريتها وتأثيرها الإيجابي. ومن الجدير بالذكر أن كوبا تبرز بتحقيق نسبة مئوية عالية في إنجاز مشاريعها في مجال التعاون التقني، علما بأن تلك النسبة تتجاوز على نحو منتظم معدّل المتوسط السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتتسم بذات القدر من الأهمية مشاركة كوبا في المشاريع الإقليمية والأقاليمية التي حققت نتائج هامة، فضلا عن إسهامنا – جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى – في بعثات الخبراء

والدورات التدريبية وحلقات العمل التقنية والاجتماعات التي عقدت في كوبا، علاوة على استضافة العلماء الزائرين والباحثين العلميين في مؤسساتنا.

وترى كوبا أيضا أن التعاون بين البلدان النامية يكتسي أهمية بالغة. ولذلك السبب، نؤكد مجددا دعمنا للترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية، بوصفها ألية أساسية لتعزيز التعاون في المسائل النووية بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرحب بالتدابير التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء بغية تعزيز ذلك التعاون الذي تضطلع فيه كوبا بدور نشط.

وما يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما يؤثر سلبا على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بلدنا، وينتهك النظام الأساسي لتلك الهيئة. وما تزال الوكالة تواجه – بسبب ذلك الحصار – صعوبات في الحصول على المعدات المتخصصة لتنفيذ المشاريع في كوبا، نظرا إلى أن شركات أمريكا الشمالية وتلك التي يأتي رأسمالها من ذلك البلد لا يُسمح لها ببيع تلك المنتجات بغرض استخدامها في كوبا تحت وطأة التهديد بفرض جزاءات عليها. ويُمنع المواطنون الكوبيون أيضا من المشاركة في فرص التدريب في الولايات المتحدة، الأمر الذي يلحق الضرر بتنفيذ المشاريع في مجال مكافحة السرطان، علما بأن ذلك يمثل إحدى أولويات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ ندين مرة أخرى الحصار الظالم والإجرامي المفروض على كوبا، فإننا نثني أيضا على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة العامة للوكالة من أجل إيجاد بدائل وحلول توفيقية في سياق ذلك السيناريو السلبي.

وتعرب كوبا عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال السلامة المادية النووية. ونشدد على المسؤولية الأساسية للدول في ذلك المجال.

ونثني على المستوى الممتاز للتعاون الذي تحقق مع مكتب الحماية المادية وأمن المواد التابع للوكالة في تنفيذ مشاريع لتحسين الأمن النووي المادي في مراقبة الحدود والمنشآت التي تضم مصادر مشعة من الفئتين ١ و ٢. ويرحب بلدي بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي، الذي عقد في فيينا في الفترة من ١-٥ تموز/يوليه بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنية عقد مؤتمرات كذلك مرة كل ثلاث سنوات، لأننا مقتنعون بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور رئيسي في مجال الأمن النووي المادي. وفي ذلك السياق، أود الإشارة إلى أن كوبا قد أودعت صك تصديقها على تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، تأكيدا لالتزامنا في هذا المجال، وعلاقاتنا الحسنة مع الوكالة. ونؤكد مجددا أهمية تعزيز نظام الأمن النووي على المستوى الدولي، وتتحمل البلدان الحائزة لمنشآت نووية المسؤولية الرئيسية عن ذلك، وكفالة اضطلاع الوكالة بدور مركزي في تعزيز وتنسيق الجهود والتعاون الدوليين من أجل تعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم.

وتفخر كوبا إذ حصلت على شهادة مزدوجة من الوكالة، للسنة السادسة على التوالي، تقديرا لامتثالها الدقيق للالتزامات المتعلقة بالضمانات، وأكدت بذلك أننا بلد لا يقوم بتحويل المواد أو يمتلك مواد أو منشآت غير مبلغ عنها. كما استكملت عملية التفتيش بشأن الضمانات، التي أجريت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وأسفرت عن نتائج ممتازة. ونعتبر الضمانات مهمة للغاية، فضلا عن أعمال أمانة الوكالة النزيهة والمهنية المتعلقة بالأنشطة التي تحدث في هذا المجال. واعترضنا مرارا

على تسييس الوكالة واستغلالها لتحقيق غايات سياسية، وعلى المعايير المزدوجة التي، للأسف، تترع إلى أن تسود في تحليلها.

ونؤكد موقفنا بأن الأنشطة في مجالات الضمانات هي الاختصاص الحصري للوكالة، ولذلك رفضنا قرارات بشأن هذا الموضوع شارك فيها مجلس الأمن. ونؤكد أن أنشطة التحقق يجب أن تحترم أولا سيادة الدول الأعضاء ومصالحها الوطنية. ونحث أمانة الوكالة على مواصلة العمل لتعزيز مناخ من النزاهة والثقة والتفاهم والشفافية، استنادا إلى الموضوعية والحقيقة ويفضي إلى تسوية حالات محددة بشأن الامتثال لاتفاقات الضمانات قيد نظر مجلس محافظي الوكالة أو مؤتمرها العام. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على أهمية احترام الحق الثابت لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونكرر ذكر دعمنا لترع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وتسوية تفاوضية من الجهات المعنية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل للقضية النووية في شبه الجزيرة إلا من خلال الدبلوماسية والحوار بالوسائل السلمية.

كما نكرر ذكر تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن شأن إنشاء تلك المنطقة، إضافة إلى كونه إسهاما هاما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، أن يكون خطوة رئيسية إلى الأمام في عملية السلام في المنطقة. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد أن تصبح إسرائيل دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون تأخير وبدون شروط، ويجب أن تخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وفي ذلك السياق، تعتقد كوبا أن الفشل في الامتثال لقرار عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أمر مزع وغير مبرر. إن عقد ذلك المؤتمر جزء هام لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 المجلد الأول). ونحث على عقد مؤتمر من دون تأخير وقبل نهاية هذا العام.

ولا شك أن الاجتماع الرفيع المستوى الأول للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11))، وهو حدث تاريخي، عقد بنجاح كبير في ٢٦ أيلول/سبتمبر، مؤكدا الدعم العالمي واسع النطاق لترع السلاح النووي. وتعمل حركة عدم الانحياز على عقد اجتماع هام للمتابعة يهدف إلى ترجمة نتائج الاجتماع إلى إجراءات ملموسة يمكن أن تساعد على كفالة القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها. ومن بين المبادرات المقترحة تحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره يوما دوليا للقضاء التام على الأسلحة النووية، ونأمل أن تدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذلك وتشجعه.

وبينما نؤيد الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة وعلاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما آليتها لترع السلاح، نغتنم هذه الفرصة لنكرر ذكر أن جهودنا المشتركة يجب أن تستمر في الدعوة إلى نزع السلاح النووي كأولوية قصوى نظرا لخطورة التهديد المحدق بالسلام والأمن الدوليين وببقاء الجنس البشري من جراء وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النووية والمذاهب والاستراتيجيات العسكرية التي تؤدي إلى إدامة حيازة تلك الأسلحة واستخدامها. ولهذا لا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفا مؤجلا ومشروطا. وستبقى كوبا صامدة في المعركة من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وهو التزام يجب علينا جميعا أن نقطعه لمصلحة الأجيال القادمة.

السيد معتز أحمدين خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعادة السيد يوكيا أمانو، على تقريره (انظر A/68/324). وتقديرا للأنشطة الهامة التي تضطلع بها الوكالة، تنضم مصر اليوم مرة أخرى إلى قائمة مقدمي مشروع قرار اليوم بشأن التقرير (A/68/L.10)، المقدم من فييت نام. وأود أن أسلط

الضوء على النقاط التالية فيما يتعلق بالركائز الرئيسية الثلاث لأعمال الوكالة.

أولا، فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية، نشير إلى أن التقرير يقدم الطاقة النووية كمصدر منخفض الكربون يقلل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في توليد الطاقة والتخفيف من أثر ظاهرة الاحتباس الحراري. ويوضح ذلك إمكانيات الطاقة النووية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن البلدان النامية تواجه تحديات في مجالي الطاقة وتغير المناخ. وتشير توقعات وكالة الطاقة الذرية، وفقا لتقرير عام ٢٠١٢، إلى زيادة كبيرة في استخدام الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. ونرى ذلك دليلا على التصميم المتزايد على ممارسة الحق الثابت في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية المعترف به في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن أجل تمكين البلدان النامية من ممارسة حقها في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية، بما في ذلك في مجالات توليد الكهرباء، والصحة، والزراعة، والغذاء، والموارد المائية والنظائر المشعة، ينبغي إيلاء الأولوية لأنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني. ونؤكد من جديد على ضرورة تأمين التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به على حد سواء للتعاون الدولي، وهو إحدى الركائز الرئيسية لعمل الوكالة، وفقا لنظامها الأساسي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد آرياس (إسبانيا).

ثانيا، في مجال الأمان والأمن النوويين، يذكر التقرير أن أثر حادث فوكوشيما ظل واقعا محسوسا العام الماضي، مؤديا إلى تباطؤ معدل التوسع في استخدام الطاقة النووية. كما يبرز أن إدارة مشكلة التقادم فيما يتعلق بمحطات الطاقة النووية ومفاعلات البحوث لا تزال مسألة هامة. وفي ذلك الصدد، تؤكد مصر على أهمية الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في المسائل المتعلقة بالأمان النووي، من خلال مساعدتها للدول الأعضاء في بناء القدرات والبنية التحتية ذات الصلة. وتعد تلك الجوانب أولويات هامة في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، أود أن أذكر المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي عقدته الوكالة، في فيينا في تموز/يوليه. وتقع المسؤولية الأساسية عن الأمان والأمن النوويين على عاتق الدولة المعنية. ويجب ألا تستخدم المبادرات والتدابير الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النووين كذريعة لتقييد حق البلدان في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ثالثا، على صعيد التحقُّق، فإنّ الحقوق والامتيازات المتعلقة باستخدامالطاقة النووية في الأغراض السلمية تستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الركن الأساسي في نظام عدم الانتشار. وهذه المعاهدة تفتقر إلى الشمول في الشرق الأوسط. فجميع بلدان هذه المنطقة تطبِّق ضمانات شاملة باستثناء إسرائيل، التي تبقى أنشطتها النووية الغامضة خارج الرقابة الدولية، متجاهلة للعديد من قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بصفتها دولة غير حائزة لتلك الأسلحة. وما من شك في أنّ هذه الحالة تزيد مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

ويؤسفنا أنه لم يُعقَد في عام ٢٠١٢ أيّ مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفقا لتفويض مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وأثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، أعلن وزير خارجية مصر مبادرة مصرية أخرى لتيسير إنشاء منطقة شرق أوسطية خالية من أسلحة الدمار الشامل (انظر A/68/PV.18). ومن شأن تنفيذ هذه المبادرة أن يُخضِع جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. فالقيام بذلك من شأنه أن يعزِّز أنشطة التحقُّق لدى الوكالة في المنطقة ويرسِّخ دورها في ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية في العالم قاطبة.

لقد قدَّمت مصر بصفتها منسِّقا لائتلاف البرنامج الجديد، بالنيابة عن الائتلاف، مشروع القرار السنوي المُعَنْوَن ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“ (A/C.1/68/L.18). ومشروع القرار، مدعوما في اللجنة الأولى بالأغلبية الساحقة من ١٦٥ صوتا في الأسبوع الماضي، يدعو جميع الدول إلى دعم تنمية قدرات التحقق من نزع السلاح النووي، وترتيبات التحقق المُلزمة قانونيا في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذه السنة، أسهمت مصر أيضا في إدراج إشارة للمرة الأولى إلى ”نزع السلاح المضمون في العالم بأسره“ في قرار الوكالة المعنون ”تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها“. ونحن ندعو الوكالة إلى الاستفادة الكاملة من تلك الولايات في مجال نزع السلاح النووي.

وإننا نتطلع أيضا إلى مواصلة الوكالة الإسهام في متابعة الحدث الخاص لهذه السنة بشأن نزع السلاح النووي واستكمال دورها الريادي المتعلق بالتداعيات الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية.

وتجدد مصر عزمها على تكثيف التعاون مع الوكالة بهدف تعزيز قدراتنا الوطنية في مجال استخدامالتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وإننا ملتزمون التزاما قويا بتقديم الدعم للركائز الثلاث لأعمال الوكالة – التكنولوجيا النووية، السلامة والأمن النوويان والتحقق – بينما نجهد لإرساء عالم أكثر سلاما وازدهارا واستقرارا.

أود أن أختم كلمتي بأن أتمنّى للجمعية، ولا سيما أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، سنة هجرية جديدة سعيدة.

السيدة ليم بي شان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر سنغافورة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية) على التقرير السنوي الوافي للوكالة (انظر A/68/324). وقد ثابرت سنغافورة على دعم الركائز الثلاث لأعمال الوكالة الدولية، وهي السلامة والأمن، والعلم والتكنولوجيا، والضمانات والتحقق.

إنّ سنغافورة ملتزمة بجميع الجهود العالمية لعدم الانتشار. ونحن ننوِّه بالاجتماع المثمر والبنَّاء بين المدير العام للوكالة الدولية يوكيا أمانو ونائب وزير خارجية إيران، السيد سيد عباس أرغجي، في فيينا في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل لاجتماع المتابعة بين إيران والوكالة الدولية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أن يحرز تقدما حقيقيا. ومع أنّ سنغافورة تدعم حقّ جميع الدول ذات السيادة في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، فإنّ ذلك يجب أن يكون وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا، نحثّ إيران على الامتثال لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة وقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية ذات الصلة، وطمأنة المجتمع الدولي إلى أنّ برنامجها النووي للأغراض السلمية حصريا. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن المزيد من انتهاكات القرارات المعنية لمجلس الأمن، والعودة إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستئناف تعاونها مع الوكالة الدولية.

ومن المؤسف أن ثلاث دول لا تزال خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنغافورة تحث الدول التي لما تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك بدون إبطاء.

ومع أنّه كان هناك تأكيد كبير على عدم الانتشار، فإنّه يتعين علينا ألاّ ننسى أنّ نزع السلاح هو إحدى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيبقى هدف نزع السلاح النووي العالمي بعيد المنال إذا لم تتخذ الدول الحائزة للسلاح

النووي خطوات محددة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى هذه الدول أن تتصدر العمل في خفض ترساناتها النووية بصورة شفافة وقابلة للتحقق، وفي إنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية. ومن الأساسي إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي تمهيدا لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥.

وبينا نعمل باتجاه نزع السلاح النووي الكامل، تدعم سنغافورة بقوة إقامة مناطق خالية من السلاح النووي، بمثابة تدبير لبناء الثقة. وفي إطار منطقتنا، نسعى إلى إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. لذا، نطلب من الدول الحائزة للسلاح النووي الانضمام إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن وبدون تحفُّظات. وتأمل سنغافورة أيضا بأن يُعقَد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بدون أي إبطاء إضافي.

وإننا ننوِّه بجهود الوكالة الدولية المستمرة للعمل مع الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي بعد فوكوشيما. وقد شُكِّل في مطلع هذه السنة فريق خبراء معني بالتأهب للطوارئ والاستجابة. ويسرّ سنغافورة أن تسهم في هذا الفريق. وهذه الجهود ستساعد المجتمع الدولي على أن يكون أفضل استعدادا في حال حدوث طوارئ أخرى.

ونحن نشجِّع تعاون الوكالة الدولية مع المنظمات الإقليمية لدعم معايير الوكالة المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين. وترحب سنغافورة بالتطورات الأخيرة المتعلقة بإنشاء شبكة من الهيئات التنظيمية النووية أو السلطات المعنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وهذه المبادرة من جانب تايلند تهدف إلى توثيق التعاون التنظيمي لتعزيز سلامة وأمن وضمانات نووية أفضل في إطار جماعة آسيان. وبانضمام بروني دار السلام مؤخرا إلى عضوية الوكالة الدولية في أيلول/سبتمبر، أصبحت الآن جميع بلدان آسيان العشرة أعضاء في الوكالة الدولية. ونأمل لهذا التطور أن يفتح الباب أمام تعاون أوثق بين الوكالة الدولية وآسيان مستقبلا.

وإننا نرحب أيضا بمساهمات الوكالة الدولية في معالجة المشاكل العالمية مثل الأمن الغذائي، ونقص المياه والطاقة، والصحة وتغيّر المناخ. فهذه هي الفوائد الملموسة لعمل الوكالة الدولية في تعزيز التطبيقات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مساهمة مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات، التابع للوكالة الدولية، في معالجة المشكلة المتفاقمة المتمثلة في تحمُّض المحيطات.

ختاما، أؤكد مجددا دعم سنغافورة المتواصل لأعمال الوكالة. ونحن سنواصل العمل مع الوكالة الدولية لتعزيز بناء القدرات، ولا سيما بين البلدان النامية. ويسرنا أن نقدّم مشروع القرار A/68/L.10 المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ السيد يوكيا أمانو على إعادة انتخابه مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيده باكستان تأييداً كاملاً في مساعيه. كذلك نهنئ بروني دار السلام وكمنولث جزر البهاما على انضمامهما للوكالة بوصفهما عضوين جديدين.

نشيد بالوكالة على إصدارها تقرير شامل جداً (انظر A/68/324) وتأكيدها من جديد على هدفها القانوني الإلزامي الرئيسي، أي الإسراع في مساهمة الطاقة الذرية وتوسيع نطاقها لتشمل السلام، والصحة والازدهار في جميع أرجاء العالم. وتقدر باكستان دور الوكالة ومساهمتها في ذلك المجال.

ويسر باكستان أن تؤيد مشروع القرار A/68/L.10، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونتشاطر تقييم الوكالة ومؤداه أن الطاقة النووية لا تزال أحد المصادر المفضلة للبدائل المجدية والآمنة والمستدامة في المستقبل على الرغم من القلق العام الذي له ما يبرره والذي نشأ في أعقاب حادث فوكوشيما.

إن المؤتمرات الدولية الأخيرة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة قد حولت التشديد على الطاقة المستدامة للجميع. ويذكر التقرير عن حق أن الطاقة النووية مصدر منخفض الكربون ويقلل إلى الحد الأدنى من انبعاثات غاز الدفيئة ويخفف من أثر تغير المناخ.

في العقود الخمسة الماضي، سعت باكستان، بطرق عديدة وبالتعاون مع الوكالة، إلى تسخير التكنولوجيا النووية من أجل أولوياتنا الإنمائية. وما انفكت باكستان من بين المستفيدين من برنامج التعاون التقني للوكالة.

تواجه باكستان عجزاً شديداً في الطاقة إذ أن الطلب على الكهرباء في الصناعة والزراعة وبالنسبة للمستهلك يتزايد مع نمو السكان. ولتلبية ذلك الطلب نلجأ إلى جميع مصادر الطاقة، المائية، والشمسية، والريحية والنووية.

وتوجد ثلاث محطات طاقة نووية جاهزة بالفعل وتعمل بصورة جيدة جداً. وأقدم محطة من تلك المحطات بدأت العمل في عام ١٩٧٢. وبالإضافة إلى تلك المحطات الثلاث، ستُضاف محطتان للطاقة النووية وسوف تنتج كل واحدة منها ٣٤٠ ميغاواط وهما قيد الإنشاء الآن ويتوقع أن تبدآ بحلول عام ٢٠١٦. ويجري التخطيط أيضاً لإنشاء مفاعل إضافية. وجميع محطات الطاقة في باكستان تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وباكستان شريك فعّال رئيسي في جهود عدم الانتشار العالمي. ولدينا خبرة في التشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية تمتد إلى أربعة عقود. ولدينا الخبرة الفنية اللازمة، والقوى العاملة المدربة والهياكل الأساسية لإنتاج طاقة نووية مدنية. لذلك فإن باكستان مؤهلة بالكامل لكي تكون عضواً في مجموعة موردي الطاقة النووية.

وفي قطاع الصحة، يوجد ١٨ مستشفى متخصصا في معالجة الأورام لإجراء التشخيصات ومعالجة مئات الآلاف من المرضى في كل عام في جميع أرجاء البلاد. وقد وضعت لجنة الطاقة الذرية الباكستانية برامج تثقيفية وتدريبية في مجالي معالجة الأورام بالإشعاع والفيزياء الطبية. وباكستان على استعداد لتقديم الخدمات الفنية ومرافق التدريب للبلدان الأخرى بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالنسبة لبلد يتجاوز عدد سكانه ١٨٠ مليون نسمة، فإن الأمن الغذائي بالغ الأهمية. وفي الـ ٥٠ سنة الماضية، انخرطت أربعة مراكز زراعية في طائفة من البحوث والأنشطة الإنمائية التي تؤدي إلى مردود أعلى وأفضل جودة في المنتجات الزراعية. لقد أفضت البحوث والعمل الإنمائي في العلوم الفيزيائية والهندسة إلى تحقيق مكاسب هامة، بما في ذلك في إدارة الموارد المائية وإنتاج المراكز الطبية النووية والقطاع الخاص لمعظم النظائر المشعة المطلوبة.

بالترادف مع النمو في برنامجنا للطاقة النووية، شهدت البنية الأساسية التنظيمية لدينا زيادة قوية. إن سلطة تنظيم الطاقة النووية في باكستان منذ إنشائها قبل ١٢ عاماً تطورت إلى سلطة منظمة قوية وهيئة لإصدار التراخيص. وأقامت صلات متعددة الجوانب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهات التنظيمية في بلدان أخرى.

تشيد باكستان بالدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة في مواءمة وتنسيق الجهود العالمية في أعقاب حادث فوكوشيما لتحسين السلامة النووية. وبعد فترة قصيرة من الحادث، عقدنا مؤتمراً وزارياً، وعقد المؤتمر اجتماعات على مستوى الخبراء، وقام بالتحضيرات لخطة عمل شاملة للسلامة النووية.

إن باكستان ما برحت منخرطة بهمة في استخلاص العبر من حادث فوكوشيما. ونتيجة لاختبارات الإجهاد التي أجريناها بعد الحادث، وضعنا إطار عمل شاملا يسمى خطة العمل للرد على حادث فوكوشيما، وقد دخلت حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠١١ بالنسبة لجميع محطات الطاقة النووية. ووفقاً لذلك، أجريت التعديلات اللازمة على تدابير الاستعداد في حالات الطوارئ والاستعراضات الداخلية للأقران من أجل السلامة التشغيلية. ووجهنا الدعوة أيضاً إلى الجمعية العالمية لمشغلي الطاقة النووية، وأيدنا بعثات استعراض الأقران، ورحبنا بفرادى الخبراء برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف نعمق ذلك التعاون.

وما فتئت باكستان مشاركاً نشطاً في عملية قمة الأمن النووي. وهي عملية لا تزال تمثل عنصراً حفازاً حيوياً في مجال الأمن النووي. وفي الوقت نفسه، دعونا إلى توسيع قاعدة تلك العملية لجعلها أكثر شمولية وتمثيلية في الوقت المناسب.

نشيد بالوكالة على تنظيمها مؤتمراً وزارياً ناجحاً جدا في فيينا في وقت سابق من هذا العام. وتؤدي الوكالة دوراً مركزياً ورياديا في هيكل الأمن النووي الدولي وكذلك في ترتيبات خلافة القمة لما بعد عام ٢٠١٦.

على مر السنين، عملت باكستان بصورة وثيقة مع الوكالة لتعزيز الأمن النووي. ونقوم حالياً بالتعاون مع الوكالة بتنفيذ خطة عمل خاصة بالأمن النووي.

تعلق باكستان أعلى أهمية على كفالة السلامة والأمن في برنامجها النووي. ولدينا سجل لا تشوبه شائبة في إدارة برنامج نووي مدني آمن ومأمون ومضمون في السنوات الـ ٤٠ الماضية. فالمواد النووية لدى باكستان ومنشآتها وموجوداتها آمنة ومأمونة.

إن نظام الأمن النووي لدينا مترسخ في مبدأ الدفاع المتعدد الجهات لطائفة كاملة من أي تهديد أمني نووي – في الداخل، والخارج والتهديد الإلكتروني – ويسترشد بمفهوم ”النقاط الخمس“، أي الردع، والاكتشاف، والتأجيل، والدفاع والتدمير.

لقد اتخذنا تدابير حماية مادية موسعة، وهياكل قيادة وسيطرة قوية، ورقابة شاملة على التصدير، وضوابط تنظيمية فعالة لضمان سلامة وأمن المواد والمنشآت النووية.

اعتباراً من اليوم، لدينا قوة من موظفي السلامة النووية مدربة تدريباً خاصاً وماهرة، قوامها ٢٥ ٠٠٠ تكفل الأمن لموجوداتنا النووية. إلى جانب ذلك، يوجد عنصر استخباراتي متكامل يمثل العين الساهرة لتوفير الدفاع المتعمق.

لقد اكتسبت باكستان تجربة ثرية في ميدان الأمن النووي. وأنشأنا مركزاً للتفوق يقدم دورات خاصة في ميدان الأمن النووي، والحماية المادية وموثوقية الموظفين. ونحن على استعداد لاقتسام خبرتنا وأفضل الممارسات ومرافق التدريب لدينا مع الدول الأخرى المهتمة في المنطقة وخارجها.

ونعمل حالياً على نشر نقاط لرصد الإشعاع في مراكز الخروج والدخول الرئيسية لمنع الإتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية.

وتعمل باكستان بفعالية مع المجتمع الدولي بشأن الأمن النووي. فباكستان طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونقوم بتنفيذ أحدث المبادئ التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي، وانضممنا إلى مدونة الوكالة لقواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها وقاعدة بيانات الوكالة للحادثات والاتجار غير المشروع.

وتسلم باكستان بأهمية الدور الذي يضطلع به نظام الوكالة للتحقق. ولقد امتثلنا امتثالا كاملا لالتزاماتنا عملا باتفاقنا للضمانات مع الوكالة. وتجسد موافقة مجلس محافظي الوكالة بالإجماع على اتفاقاتنا للضمانات فيما يتعلق بمحطتي

شاسنو -٣ وشاسنو -٤ لتوليد الكهرباء إقرار المجتمع الدولي بخبرة باكستان، وثقته بهذه الخبرة، في مجال التشغيل المأمون والآمن لمحطات توليد الطاقة النووية.

ولئن كان تنفيذ الجوانب التنظيمية للوكالة هاما بحد ذاته، فان أنشطتها الترويجية تتسم بالأولوية الأكبر للدول النامية. ويلزم أن تخصص بصورة منصفة موارد خارجة عن الميزانية لضمانات الوكالة ولبرامجها للتعاون الفني على السواء.

وتؤمن باكستان باتخاذ نهج منصف وغير تمييزي ومرتكز على المعايير نحو النهوض بالأهداف المشتركة عالميا لمنع الانتشار وتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونأمل أن تؤدي اعتبارات الأمان والأمن إلى تسهيل، وليس إعاقة، السعي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل تعزيز جدول أعمال التنمية وتحسين حياة البشر والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

السيد سول كيونغ – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ عن أعمال الوكالة (انظر A/68/324). ومع أن وفد بلدي يدعم بقوة دور الوكالة في تشجيع الاستخدامات السلمية المأمونة والآمنة للطاقة النووية، فانه يود أن يعلق على أنشطة الوكالة والتطورات ذات الصلة في مجالات الأمن والأمان النوويين والضمانات.

أولا وقبل كل شيء، نشير مع شعور بالارتياح إلى أن الوكالة سهلت بنجاح تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي في مجالات رئيسية، بما في ذلك تقييمات أمان محطات توليد الطاقة النووية، واستعراضات الأقران التي تجريها الوكالة، والتأهب للطوارئ والاستجابة لها، وتبادل المعلومات. كما نشيد بكون التقرير المرحلي لهذا العام عن تنفيذ خطة العمل يشمل تقييما نوعيا فضلا عن تحديد أولوية المجالات التي يلزم فيها القيام بالمزيد من العمل.

ولا تزال الحادثة التي وقعت في محطّة فوكوشيما داييشي لتوليد الطاقة النووية تشكل مصدرا للقلق، لا سيما للبلدان المجاورة، بسبب انسكاب المياه الملوثة في البحر والآثار التي يمكنه أن يحدثها على البيئة البحرية. ويقدر وفد بلدي جهود الحكومة اليابانية لتبادل المعلومات ذات الصلة مع المجتمع الدولي. ومع التنويه بان الوكالة اتخذت الإجراءات المناسبة في تعزيز التعاون الدولي بشأن تلك المسألة، نناشد الوكالة زيادة تعزيز تعاونها مع الحكومة اليابانية بهدف تقديم المساعدة اللازمة بأكبر قدر ممكن.

وأحرزت أعمال الوكالة في مجال الأمن النووي انجازات رئيسية خلال العام الماضي. ويشيد وفد بلدي بنجاح الوكالة في استضافة المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي في تموز/يوليه، ويرحب باعتماد البيان الوزاري ووثيقته الختامية باعتبارهما أساسا طيبا لأعمالنا في المستقبل. كما نرحب بخطة الأمن النووي الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تستفيد من تطورات العقد الماضي والدروس المستخلصة.

ولا تزال مؤتمرات القمة للأمن النووي ترسخ الإرادة السياسية القوية على أعلى مستوى لتعزيز الأمن النووي في جميع أرجاء العالم. وتضطلع الوكالة، بوصفها آلية عالمية لمعالجة المسائل النووية، بدور أساسي في ترجمة ذلك الزخم السياسي إلى إجراءات ملموسة.

وأود الآن أن أتناول المسائل المتصلة بالضمانات. ومما يدعو إلى الأسف العميق أن عدة حالات لعدم الامتثال لا تزال مدرجة في جدول أعمال الوكالة بعد سنوات عديدة من الجهود المتضافرة التي بذلت لتسويتها. وعلى وجه الخصوص، تتصل المسائل التي لم تحل بالبرامج النووية لكوريا الشمالية

وإيران وسوريا، التي ما زالت تشكل تحديات خطيرة للنظام الدولي لمنع الانتشار ولضمانات الوكالة.

ويستدعي قلق وفد بلدي على وجه الخصوص استمرار الأنشطة النووية لكوريا الشمالية، بما في ذلك التجربة النووية الثالثة التي أجرتها في ١٢ شباط/فبراير، ونواياها المعلنة، في نيسان/أبريل، في إعادة بدء أنشطة مرافقها النووية في يونغبيون. وعلى نحو ما يورده المدير العام للوكالة في أحدث تقرير له، فان تلك الإجراءات تشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونناشد كوريا الشمالية بشدة الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما يوضح البيان المشترك للجولة الرابعة للمحادثات السداسية الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أن على كوريا الشمالية الالتزام بالتخلي عن الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة.

إن دور الرصد والتحقق الذي تضطلع به الوكالة ظل، وسيستمر، جزءا أساسيا من عملية تجريد كوريا الشمالية من الأسلحة النووية. ونرحب ببيان المدير العام الذي مفاده أن الوكالة ستواصل الاضطلاع بذلك الدور. ونتطلع إلى تعاون أوثق مع الوكالة والمجتمع الدولي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تجريد كوريا الشمالية من الأسلحة النووية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على دعمنا الكامل لأعمال الوكالة. كما يسر جمهورية كوريا تقديم مشروع القرار A/68/L.10، بشأن تقرير الوكالة.

السيد الشريف (السودان): أرجو في مستهل بياني أن أتقدم بالشكر للسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي (A/68/324) المعروض على الجمعية العامة، وعلى ما اشتمل عليه من برامج وخطط أعدتها الوكالة بغرض تطوير نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي وتعزيز أمن المرافق النووية، مما يؤكد على الدور المتعاظم الذي ظلت، وما زالت، تضطلع به الوكالة، لا سيما في مجال التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتنمية.

يولي السودان أهمية قصوى لما جاء في التقرير بشأن تطبيقات التكنولوجيا النووية لتعزيز الأمن الغذائي، وخاصة التقنيات المتقدمة في مجالات مكافحة الآفات الحشرية والإدارة الفاعلة للموارد المائية والتقنيات ذات الصلة بتطوير نظم الري الحديث في المشروعات الزراعية الكبيرة وذات المساحات الواسعة. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير تعاون الوكالة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتصل بالمجالات التربوية والزراعية، وكذلك مع منظمة الصحة العالمية، يكتسب دون شك أهمية متزايدة.

إن مساعدة البلدان النامية في تطوير منظومتها الفنية الوطنية ذات الصلة يأتي مكملا لجهود الوكالة في إنفاذ خطط وبرامج التعاون الفني، ونأمل أن يتم تطوير التعاون في إطار برامج الوكالة التي تُعنى بالجوانب الصحية لإحياء ودعم المشاريع الإقليمية والقارية لمحاربة البعوض الناقل للملاريا وغيرها من الأمراض، والتي تعتبر أشد الأمراض فتكا بالإنسان في قارتنا أفريقيا، حتى تتمكن القارة من تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة أهداف الألفية والأجندة الاقتصادية المتفق عليها دوليا.

يؤكد وفد السودان على حق جميع الدول، بما فيها بلادي، في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية للاستخدامات السلمية دون تمييز ووفقا للالتزامات والمرجعيات الدولية المتفق عليها. كما يؤكد وفدنا على ضرورة أن تنأى الدول عن ممارسة الضغوط على الوكالة أو التدخل في أنشطتها حفاظا على مصداقية الوكالة ودورها الحيوي. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى توخي العدالة والإنصاف في معالجة القضايا العالقة

مع بعض الدول في هذا الشأن عن طريق الحوار والتفاوض وصولا إلى الحلول المناسبة.

من جهة أخرى، فإن وفد السودان يود التأكيد على موقفه الثابت في دعم وتأييد تطلعات جميع الأقاليم الجغرافية في إعلان مناطقها خالية من السلاح النووي، انطلاقا من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تمثل أحد المرتكزات الأساسية في منظومة الأمن والسلم الدوليين. وتأسيسا على ذلك، فإننا نشعر بالقلق الشديد لحقيقة أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف ومنذ عقود خلت، نظرا لاعتراض إسرائيل التي تمتلك السلاح النووي في هذه المنطقة وامتناعها عن إخضاع برامجها النووية لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجاهلها المستمر لمناشدات المجتمع الدولي ودعواته المتكررة في هذا الشأن. إن التزام إسرائيل بالاتفاقية وبروتوكولها الإضافي يعتبر حيويا للقضاء على التوتر الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط، مما قد يمهد ويؤدي إلى تعزيز الأمن الإقليمي وصون السلم الدولي.

وبذات القدر من الحماس، فإن بلادي تأمل أن تواصل الوكالة دعمها لحق الدول النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع إتاحة كامل الفرص للوكالة للرقابة على هذه النشاطات. وتنبع قناعتنا، في هذا الجانب، من أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية من شأنه أن يحقق طفرة كبيرة في التنمية وذلك بسبب قلة تكلفة إنتاج الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى. كما أن ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقات البديلة يدفع الدول النامية دفعا إلى البحث عن وسائل أسرع وأنجع لحل مسألة نقص الطاقة لديها. ولدينا قناعة تامة أن مزيدا من التعاون والعون من الدول المتقدمة للدول النامية في مجال الطاقات البديلة من شأنه أن يقلل من خطر اللجوء إلى الطاقة النووية. ويبدو لنا منطقيا أن تعمل الوكالة الدولية للطاقة لتحفيز الدول المتقدمة للعمل مع الدول النامية في هذا المجال.

ختاما، وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يثمن جهود الوكالة والعديد من الدول المتقدمة تجاه تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية في مجال الاستخدامات النووية للطاقة في المجال الطبي والمجال الصحي وتجاه مشروعات الطاقات البديلة بما يسهم بوجه فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إدراكا للدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها المحفل المركزي المتعدد الأطراف من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ترحب الفلبين بتقرير الوكالة (انظر A/68/324) ونعرب عن دعمنا الكامل لتحقيق الأهداف والغايات النبيلة للوكالة.

والفلبين ترحب ترحيبا حارا ببروني دار السلام عضوا جديدا في الوكالة، وكذلك بانضمام فيتنام مؤخرا إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرُّف في الوقود المستلك وأمان التصرُّف في النفايات المشعّة.

ونعرب عن تقديرنا لبرامج التعاون التقني المختلفة التي أنشأتها الوكالة في مختلف المجالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية. وأهمية الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مُعترف بها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

إن الفلبين تدعم بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة للإسهام في السلام والأمن الدوليين. وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أنشأنا منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. والفلبين تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول الملحق بها في أقرب وقت ممكن دون تحفظات.

وترحب الفلبين باعتماد اللجنة الأولى مؤخرا بتوافق الآراء لمشروع القرار (A/C.1/68/L.39) المعنون ”معاهدة

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)''، حيث اشتركت جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تقديم مشروع القرار.

وفي الشرق الأوسط، تواصل الفلبين دعوة الأمين العام والمجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهدهما لكي يُعقد، دون مزيد من التأخير، مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

يعزز الطلب العالمي المتزايد على الطاقة الاهتمام بالطاقة النووية، وهو ما يعني أن اعتبارات الأمان والأمن ستزيد أيضا وأنه ينبغي معالجتها على نحو مناسب. والفلبين تدعم تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي. ونحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل والتعاون الكامل الذي تبديه الدول الأعضاء، وبخاصة في تقييم الأمان في جميع أنحاء العالم استنادا إلى الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما.

ففي الفلبين، يناقش المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها الخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ الإشعاعية والتصدي لها بغية إدماج الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما وتفعيل الخطة على مستوى المجتمع المحلي. وبالنسبة لنا، فإن أحد الدروس هو الحاجة إلى إنشاء شبكة إلكترونية لمحطات الرصد الإشعاعي في جميع أنحاء البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إنشاء شبكة من ثماني محطات، يمكن زيادتها إلى ما يصل إلى ١٦ محطة لتغطية كل منطقة من مناطق البلد.

وإذ تسلم الفلبين بأهمية التعاون الإقليمي في مجال الضوابط التنظيمية، ترحب بإنشاء شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتقدم دعمها الكامل من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها. واستضافت الفلبين، في تموز/يوليه، حلقة عمل إقليمية بشأن التحليل المتكامل القطعي للأمان والتحليل المتكامل الاحتمالي للأمان لإدارة مخاطر محطات القوى النووية، نظمتها شبكة الأمان النووي الآسيوية. كما استضافت الفلبين مؤخرا، في، تشرين الأول/أكتوبر، حلقة عمل إقليمية ثانية بشأن تنفيذ متطلبات الأمان الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجزء ٣، في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي مجال الأمن النووي، نذكر أول مؤتمر دولي ناجح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي على الإطلاق في تموز/يوليه الماضي، الذي أتاح للدول الأعضاء تبادل الآراء بشأن الاتجاهات الناشئة والنظر في الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال الجهود الدولية لتحقيق الأمن النووي. ونتطلع إلى تطوير تلك الأهداف إلى برامج ملموسة، مع وضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لخطة للأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

وتدرك الفلبين الأهمية الحاسمة للأمن النووي، وترى أنه عنصر من عناصر التمكين وليس عقبة في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولذلك نود أن نسلط الضوء على الإنجاز الناجح لمشروع تهيئة المواد المستنفدة ذات النشاط الإشعاعي المرتفع في إطار التعاون الثلاثي الأطراف بين الفلبين وجنوب أفريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المانحة لصندوق الأمن النووي على تمويل هذا المشروع.

وتعتقد الفلبين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل الاضطلاع بدور هام في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال برنامجها للتعاون الفني والأنشطة المختلفة في التطبيقات النووية. وفي إطار مساهمتنا في التعاون التقني، استضافت الفلبين عددا من حلقات العمل والدورات التدريبية، بما في ذلك الدورة التدريبية الإقليمية بشأن استخدام التقنيات النووية والنظائرية في تقييم كفاءة استخدام الأسمدة

والمياه، في أيلول/سبتمبر، والدورة التدريبية الإقليمية في مجال المعالجة الإشعاعية الأساسية للبوليمرات مع التركيز على التطعيم الإشعاعي، في نيسان/أبريل.

وتستضيف الفلبين أيضا نشاطين هذا الشهر، هما اجتماع استعراض منتصف المدة المعني بدعم الرصد المستدام لتلوث الهواء باستخدام التكنولوجيا التحليلية النووية، وحلقة العمل المعنية باستعراض حالة تنفيذ الأدلة التدريبية الإكلينيكية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترسخ الفلبين تحقيق خطتها الإنمائية على أهداف النمو الشامل والمسؤولية الإيكولوجية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتحقيقا لهذه الخطة، نقر بالدور الهام للعلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مجال الطب النووي، أتاحت المساعدة التي تقدمها الوكالة للفلبين إنشاء مرفق لمولدات التكنيتيوم ٩٩ يجعل إجراء الفحوص والعمليات الطبية النووية باستخدام التكنيتيوم ٩٩ الآن في المتناول. وافتتحت الفلبين في الآونة الأخيرة مرفقها الأول لإنتاج مولدات التكنيتيوم ٩٩، الذي يتوقع أن يخفض تكاليف الفحوص والعمليات الطبية في المستشفيات بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، بما يجعل الفحوص التشخيصية بأسعار في المتناول وأسرع ومتاحة بقدر أكبر لقطاع أوسع من السكان.

وتهنئ الفلبين الوكالة على عملها القيم في إطار برنامج العمل من أجل علاج السرطان. ونشجع الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل الأخرى على التبرع بسخاء للبرنامج.

وفي مجال التصدي للتلوث البحري والساحلي، عينت الفلبين كمستودع لتنسيق وإدارة قاعدة بيانات الأنشطة الإشعاعية البحرية في آسيا والمحيط الهادئ، وهي قاعدة بيانات حية مفيدة في مجال الرصد البحري بين البلدان في المنطقة.

وفي الختام، فإن الوكالة تواجه العديد من التحديات والقضايا التي يزيدها الواقع السياسي تعقيدا. غير أن الفلبين تعتقد أنه لا يمكننا السماح بأن تتبدد مكاسبنا من جراء هذه التحديات. ونتطلع إلى العمل مع الوكالة والدول الأعضاء بروح من الاحترام المتبادل والشفافية والحوار البناء.

السيد غيربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): كان العام الماضي عاما آخر ذا أهمية كبيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتود سويسرا، في البداية، أن تهنئ المدير العام أمانو على إعادة انتخابه لقيادة الوكالة. وتواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحديات رئيسية، بما فيها ثلاثة تود سويسرا أن تؤكد عليها.

أولا، ترحب سويسرا بعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمرا وزاريا بشأن الأمن النووي في تموز/يوليه. كان المؤتمر ناجحا، وانتهى باعتماد إعلان ختامي موضوعي. وعلاوة على ذلك، أكد مرة أخرى على أهمية الوكالة في تعزيز دورها التنسيقي فيما بين مختلف المحافل الدولية لمعالجة قضية الأمن النووي. إن كفالة استدامة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد ستكون أحد التحديات خلال السنوات القادمة.

والعنصر الهام الثاني هو عرض أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقريرها عن تحديد مفاهيم تطبيق الضمانات وتطويرها على مستوى الدولة، أو ما يسمى مفهوم مستوى الدولة. كان هذا التقرير موضوع مناقشة مكثفة في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي المؤتمر العام الأخير للوكالة. ودعمت سويسرا، التي تؤيد أي جهد يرمي إلى تحسين فعالية وكفاءة الضمانات، العمل المفاهيمي للأمانة من خلال تنظيم حلقات دراسية متنوعة. وسوف تواصل عن كثب متابعة التطورات والمناقشات في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بالوثيقة التكميلية التي ستقدم إلى مجلس محافظي الوكالة قبل انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، في عام

٢٠١٤. ويمكن أن تشكل نتيجة كل تلك المناقشات خطوة هامة في تطور نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، فإن العنصر الثالث الذي تود سويسرا إثارته هو المناخ الجديد الذي يتسم به استئناف المفاوضات بشأن المسألة النووية الإيرانية. لا يمكن للحل الناجح لتلك المسألة، الذي تضطلع فيه الوكالة بدور أساسي، إلا أن يسهم إسهاما إيجابيا في تعزيز دور الوكالة في الكفاح العالمي ضد الاتشار النووي، وبالتالي، في تحقيق الاستقرار الدولي. وتؤيد سويسرا، التي استضافت آخر اجتماعين بين إيران وحكومات مجموعات ٣+٣، جميع الجهود الدبلوماسية بشأن هذه المسألة.

السيد داتو مودا (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/68/324)، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأود أيضا أن أهنئ السيد أمانو بمناسبة إعادة انتخابه مديرا عاما، وأتطلع قدما إلى التزامه المستمر وقيادته للوكالة.

وترحب ماليزيا ببروني دار السلام وجزر البهاما وسوازيلند باعتبارها دولا أعضاء جديدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣. ويؤمن وفد بلدي بتعزيز عضوية الوكالة وتحقيق عالميتها بغية تمكينها من الوفاء بولايتها على نحو فعال. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن الوكالة واصلت عملها في الموعد المقرر، على الرغم من محدودية مواردها بفعل المصاعب الاقتصادية.

إن عمل الوكالة، كما يسلط الضوء على ذلك تقريرها وبيان مديرها العام، ظل يكتسي أهمية كبيرة في عام ٢٠١٢. واستمرار تزايد استخدام الطاقة النووية، لا سيما في آسيا، سيتطلب قدرا كبيرا من اهتمام الوكالة ومواردها. والتحديات المتعلقة بالغذاء والصحة والبيئة على الصعيد العالمي تُعالَجُ بصورة متزايدة من خلال التطبيقات المدنية للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك التطبيقات التي تيسرها الوكالة. وفي أعقاب حادثة فوكوشيما، اضطلعت الوكالة أيضا بدور حاسم من خلال مختلف المبادرات المتعلقة بالأمان والأمن النوويين. وفي الوقت ذاته، لا تزال تقدم التعاون التقني لبناء قدرات الدول الأعضاء على استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية.

وتعتقد ماليزيا أن الحق السيادي في استخدام الطاقة النووية يقترن بالواجب المتمثل في كفالة استخدامها على نحو مأمون وآمن وسلمي. ونحن نُحَسِنُ إطارنا التنظيمي ونستعرض حاليا القوانين ذات الصلة بغية سن قانون نووي شامل. وسينص هذا القانون على أحكام تتعلق بالأمان والأمن والضمانات في المجال النووي، وسيُمَكِّنُ من التصديق على الصكوك النووية الدولية ذات الصلة، بما فيها ما يتعلق بالمسؤولية النووية.

ونشيد بالنجاح في عقد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، في سانت بطرسبرغ من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. وقد كانت مبادرة حسنة التوقيت من جانب الوكالة والاتحاد الروسي، بما أن تسارع التطورات الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى تزايد الطلب على الطاقة النووية كخيار موثوق ومستدام لمزيج الطاقة. ووفد ماليزيا في ذلك المؤتمر، برئاسة وزير الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه، أحاط علما على النحو الواجب بمختلف النُهُج المتعلقة بالبرامج النووية التي اقتُرِحت خلال المؤتمر. ونعتقد أن أي قرارات تؤيد برنامجا نوويا ينبغي أن تستند إلى احتياجات البلد، وموافقة شعبه، والبيئة، وحالة التأهب من حيث الهياكل الأساسية والموارد البشرية، والحالة السياسية.

كما يُقِرُّ وفد بلدي بأهمية التعاون الإقليمي على مراقبة المجال النووي وتنظيمه. وخلال الأشهر الأخيرة، شاركنا جيراننا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في العمل صوب إنشاء شبكة الرابطة للهيئات التنظيمية النووية أو السلطات المعنية.

وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا باستضافة تايلند لأول اجتماع للشبكة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر. ونأمل جميعا أن تسهم تلك الجهود، في نهاية المطاف، في بلوغ الهدف المتمثل في الحفاظ على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخول للدول الأطراف الحق في الحصول على التكنولوجيا النووية، وتنص على تبادل المعارف النووية والمعلومات العلمية، وتعزز التعاون فيما بين الدول على تطوير أوجه استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي ذلك السياق، يقدر وفد بلدي كثيرا دور الوكالة في مساعدة الدول على التخطيط لاستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ولا تزال ماليزيا تولي أهمية قصوى للاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية في مجالات الزراعة، والتكنولوجيا البيولوجية، والصناعة، والتطبيقات البيئية والطبية. وفي ذلك الصدد، ما فتئنا نعتقد أن تطوير البحوث ووتبادل المعارف هما مفتاح تمكين الدول الأعضاء من استحداث التكنولوجيا النووية على نحو ناجح ومستدام. وبالتالي، فإننا نولي أهمية بالغة للمشاريع التي تُنجَزُ في إطار أنشطة الوكالة في ميدان تنسيق البحوث. وعلى ضوء أهمية مختبرات الوكالة للعلوم والتطبيقات النووية في دعم أنشطة العلوم النووية، لا سيما في البلدان النامية، فإن ماليزيا تود أن تعرب عن تأييدها لخطة تحديث المختبرات. ونعتقد أن ذلك سيتيح للعلماء والباحثين الماليزيين فرصة قَيِّمةً لاكتساب التدريب والخبرة العملية.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة الأمان والأمن النوويين، اللذين ما انفك وفد بلدي يوليهما أهمية قصوى. فماليزيا تشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة بغية تعزيز نظام الأمان النووي وتنفيذ خطة العمل بشأن الأمان النووي في أعقاب الحادثة النووية التي وقعت في فوكوشيما. وقد شاركنا مع اليابان في رئاسة مؤتمر فوكوشيما الوزاري المتعلق بالأمان النووي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ودعونا على الدوام إلى معالجة مسألة الأمان النووي في بيئة متعددة الأطراف، وفقا لمعايير دولية متفق عليها، تضطلع فيها الوكالة بدور مركزي. وكان المؤتمر خطوة هامة في ذلك الصدد.

كما ترحب ماليزيا بالنجاح في عقد المؤتمر الدولي بشأن الأمن النووي في فيينا، من ١ إلى ٥ تموز/يوليه. وذلك الحدث جدد التزام الوكالة ودولها الأعضاء بإنشاء نظام عالمي للأمن النووي أكثر فعالية. غير أن وفد بلدي يود أن يجدد التأكيد على أن مسألة الأمن النووي ينبغي ألا تُعَالَجَ في معزل عن غيرها من المسائل، بل في السياق العام لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن جانب ماليزيا، أنشأنا نظامنا الوطني للأمن النووي باتخاذ مجموعة من التدابير. فقد عزّزنا الهياكل الأساسية المعنية بالأمن النووي، لا سيما قدرات الرصد في موانئ الدخول الرئيسية لدينا وعلى طول حدودنا الدولية. واستكملنا ذلك بوضع إجراءات التشغيل الموحدة ونظام للتنسيق الوطني فيما بين مختلف الوزارات والوكالات المعنية بالإنفاذ. وقد أحاطت الوكالة علما بجهودنا، وهي الآن تعترف بماليزيا باعتبارها مركزا وطنيا لدعم الأمن النووي، له دور وقدرات على الصعيد الإقليمي. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن ماليزيا على استعداد لتشاطر خبرتها مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع نظام وطني للأمن النووي.

أما فيما يتعلق ببرنامج الوكالة للتعاون التقني، فإن ماليزيا تؤكد مجددا موقفها الثابت بأن ذلك البرنامج ينبغي أن يكون مستندا إلى احتياجات الدول الأعضاء وطلباتها. وبذلك، ينبغي للبرنامج أن يراعي عاملين، وهما تطور متطلبات أصحاب المصلحة النوويين، وضرورة إيجاد التمويل الكافي والمستدام والمنتظم.

غير أن ماليزيا لا تزال تنفذ بصورة فعالة المشاريع الوطنية للتعاون التقني ومشاريع الترتيبات التعاونية الإقليمية في إطار

الدورة الحالية. كما ساهمنا في البرنامج بتوفير التدريب والخبرة والمساهمات العينية للدول الأعضاء. وكُلِّفَت ماليزيا أيضا باستضافة دورة الدراسات العليا في الوقاية من الإشعاع. لكن تقييم تقدم أي مشروع من المشاريع، على حد فهمنا، يستند أساسا إلى القيود المتعلقة بالإنفاق أو الموارد. ووفد بلدي يرى أن التقييم ينبغي أن يراعي جميع معايير المشروع التي يمكن قياسها، لا سيما أثره العام مقابل الأهداف المحددة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

لقد طلب ممثل دولة عضو التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات ممارسة لحق الرد محددة في ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يود أن يوضح موقفه. وقد أشار الممثل في بيانه إلى ثلاث مسائل.

أولا، فيما يتعلق ببعض التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فكما هو واضح للجميع، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت بنجاح بعض التجارب النووية. وقد أُجريت ردا على التطاول على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكرامتها، فضلا عن أمة وشعب كوريا.

ومرة أخرى، وكما هو معروف جيدا للجميع، فإننا أطلقنا ساتلا مرتين في العام الماضي، في ١ نسيان/أبريل وفي كانون الأول/ديسمبر. وتمت عمليتا إطلاق الساتل بأشد الصور شفافية، إذ وجهنا دعوات إلى الصحفيين والمصورين من كبريات وسائط الإعلام كافة لتغطيتهما، ونُقلت أطوارهما على قنوات التليفزيون في بث حي ومباشر، وتمتا وفقا للإجراءات الدولية.

وعلى الرغم من تلك الأنشطة الشفافة والمشروعة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الولايات المتحدة شككت في عملية إطلاق الساتل السلمية التي قمنا بها، وأحالت القضية على مجلس الأمن. وما فعلته كان بكل بساطة، وعلى نحو مطلق، خدعة وشططا في استعمال قوتها باعتبارها ما يسمى بالعضو الدائم في مجلس الأمن. وقد أثبت التاريخ أنه لم يسبق لأي بلد، ما عدا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أُثير إطلاقه لساتل في مجلس الأمن على هذا النحو.

وفي العام الماضي فقط، أطلقت البلدان المرتادة للفضاء أكثر من ٥٠ ساتلا. لكن لم تُساءَل أي دولة أخرى، بما في ذلك كوريا الجنوبية أو اليابان، اللتين تابعتا عملية الإطلاق التي قمنا به في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ومرة أخرى، هذان البلدان لم يطرحا أي تساؤل، ومجلس الأمن بقي صامتا. ويجسد ذلك الأمر نموذجا للكيل بمكيالين. وبالتالي، وردا على ذلك الانتهاك العنيف والشديد لسيادتنا وكرامتنا وللكبرياء الوطني لشعبنا، لم يكن أمامنا أي خيار آخر سوى إجراء التجربة النووية الثالثة.

ثانيا، أشار ممثل كوريا الجنوبية إلى قرار مجلس الأمن. ومرة أخرى، فإن ذلك القرار، مثلما ذكرت سابقا، لم يكن سوى خدعة سياسية من لدن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ وبالتالي، فإننا نرفضه تماما.

ثالثا، أشار ممثل كوريا الجنوبية إلى تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الأسلحة النووية على أساس انفرادي في إطار الواجب والالتزام بموجب المحادثات السداسية الأطراف. وأريد أن أوصيه بأن يدرس دراسة متأنية محتويات ذلك البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

فهو ينص بوضوح على التزام الطرفي الفاعلين الرئيسيين – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة – بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. لكن الولايات المتحدة لم تف أبدا بأي التزام بموجب البيان المشترك. وبالتالي، فإنني أوصي بشدة بأن تدرس كوريا الجنوبية على نحو متأن المحادثات السداسية الأطراف، التي نصت بوضوح أن مبدا السن بالسن هو الأساس الوحيد لاتخاذ أي إجراء.

ذلك هو ما يجسد واقع شبه الجزيرة الكورية. والمسألة ليست مسألة انفرادية تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوحدها. بل هي مسألة تسببت فيها الولايات المتحدة وأدامتها الولايات المتحدة. وبالتالي، ينبغي للولايات المتحدة أن تكون سباقة إلى اتخاذ إجراء. وفيما يتعلق بالعداء والابتزاز، فإن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يتزحزح. وينبغي للولايات المتحدة أن تقوم بالخطوة الأولى، وستحذو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حذوها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ٨٨ من جدول الأعمال في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.